الأمم المتحدة S/PV.7155

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧١٥٥

الأربعاء، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد أو حون
	رواندا	السيد غاساناً
	شيلي	السيدة ساباغ مونيوث دي لا بينيا
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

منع الإبادة الجماعية ومكافحتها

رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام (S/2014/265)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1430185 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

منع الإبادة الجماعية ومكافحتها

رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام (S/2014/265)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إستونيا، ألمانيا، أيرلندا، بلجيكا، بنما، البوسنة والهرسك، البرتغال، بولندا، تركيا، توغو، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، رومانيا، السويد، سويسرا، سلوفينيا، الصومال، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، مالطة، المغرب النرويج، نيوزيلندا، هولندا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو صاحب السعادة، السفير كولين كيتينغ إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/270، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، أيرلندا، البرتغال، بلجيكا، بنما، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، تشاد، توغو، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، الصومال، الصين، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، نيجيريا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/265، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بنائب الأمين العام، معالي السيد يان إلياسون، والذي أعطيه الكلمة الآن.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): ”الإبادة الجماعية في رواندا هي أحد أحلك الفصول في تاريخ البشرية“، تلكم هي كلمات الأمين العام الذي بدا متأثرا للغاية، وهو يقولها في كيغالي في الأسبوع الماضي.

واليوم، نتذكر الضحايا والناجين فيما نواصل العمل من أجل تحقيق العدالة لهم ومنع الإبادة الجماعية وغيرها من الفظائع الجماعية في أي مكان من العالم. ونحن نتذكر بقلوب يعتصرها الألم عجز المجتمع الدولي عن الاعتراف بنُذر الإبادة الجماعية وعن اتخاذ إجراءات بشأنها.

فقبل ٢٠ عاما، رأينا مرة أخرى، بعد محرقة اليهود، كيف أن الإبادة الجماعية ليست منعزلا واحدا بل عملية تتطور بمرور الوقت، وهي عملية تتطلب تخطيطا وموارد. وهذا يعني أن منع الإبادة الجماعية أمر ممكن، وذلك إذا توفرت المعلومات وجرت تعبئة الجهود فضلا عن الشجاعة والإرادة السياسية.

ويجب أن نواصل الاعتماد على الدروس المستفادة لتحسين قدرتنا على حماية السكان من أخطر الجرائم الدولية. وقد اتُّخذت بعض الخطوات الإيجابية. فالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، إلى جانب المحاكم الوطنية، تقاضي الجناة. وأحرزت المحاكم والمحاكم الخاصة ليوغوسلافيا السابقة وكمبوديا وسيراليون نجاحات مماثلة في مكافحة الإفلات من

العقاب. وتقوم المحكمة الجنائية الدولية بدور أساسي في تعزيز القانون الجنائي الدولي. والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية يتولى الآن جمع الأدلة ودق ناقوس الخطر في حالة وجود مخاطر وقوع أعمال إبادة جماعية أو فظائع أخرى. وجنبا إلى جنب مع المستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية، فإنه وغيره من مسؤولي الأمم المتحدة يعملون في مجال المنع ولمساعدة البلدان على بناء مؤسسات شاملة للجميع ومجتمعات متسامحة، مع التركيز على تسوية المظالم والمنازعات بالطرق السلمية.

وبصورة أعم، فإن الأمم المتحدة تسعى تدريجيا إلى جعل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في صلب عملنا في مجال المنع. وتهدف مبادرة ''الحقوق أولا'' التي أُطلقت مؤخرا إلى تحسين قدرتنا على التصدي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، التي كثيرا ما تشكل علامات إنذار مبكر من الفظائع جماعية والصراعات قبل حدوثها. وتهدف المبادرة إلى تحفيز الدول الأعضاء ومختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات في وقت مبكر وعلى المشاركة بهمة أكبر. ويجب أن نكون ملتزمين ببذل قصارى جهدنا لحماية الأرواح البشرية في العالم الذي أصبح شديد العنف.

وقد كان للإبادة الجماعية في رواندا عواقب وخيمة على منطقة البحيرات الكبرى. فبعد ٢٠ عاما، ما زالت المنطقة تعاني آثارها وتتعامل معها. ووضع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بروتوكولا لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز والمعاقبة عليها. وترأس رواندا حاليا اللجنة الإقليمية المعنية بتنفيذ البروتوكول. ونحن نعول على قيادة رواندا في منع ارتكاب فظائع. وأنشأ ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في المؤتمر لجانا وطنية معنية بمنع الإبادة الجماعية. وأثني على أوغندا وتنزانيا وجنوب السودان ورواندا وكينيا لقيامها بذلك.

وبينما نحي الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية، أشيد إشادة خاصة بالأعمال الرائعة التي اضطلع بها شعب رواندا لتحقيق الانتعاش والمصالحة في البلد. فقد قطعت رواندا شوطا طويلا منذ عام ١٩٩٤، وهي أحد البلدان القلائل التي أنشأت مؤسسة وطنية مُكرسة لمنع الإبادة الجماعية. ونشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها وأن تضفي الطابع المؤسسي على آليات المنع.

وللأسف، فإن الصراعات الدائرة حاليا، بدءا من سوريا إلى جنوب السودان إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وما وراءها، تُظهر بطء التقدم في توفير الحماية للسكان من الفظائع وأنه لا يزال أمرا بعيد المنال. ورغم اختلاف أسباب تلك الأزمات وغيرها، فإن ثمة قاسما مشتركا بينها. فعبر ساحة الصراعات، نرى خطوط صدع وانقسامات متماثلة، قائمة على أساس الدين والأصل العرقي وحتى اللغة. ونرى ظهور النزعات الانفصالية والقومية المتطرفة وشيطنة ''الآخرين'': نحن مقابل الآخرين ولا يوجد سبيل سوى سبيلنا.

ولا يوجد مكان في العالم بمأمن من ذلك التهديد، الذي يصيب بالوهن البشرية جمعاء. ويعني ذلك أنه ينبغي للمجتمعات كافة أن تُقيم ضعفها وأن تعمل على جميع المستويات من أجل بناء القدرة على التحمل والتسامح واليقظة في رصد إشارات الإنذار المبكر للأزمات قبل أن تحدث. فلنؤكد من جديد أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول نفسها.

كما يعني منع الفظائع إنشاء مؤسسات وطنية شرعية وقابلة للمساءلة وشاملة للجميع، تحظى بالمصداقية في نظر السكان. ويعني كفالة احترام سيادة القانون وحماية جميع حقوق الإنسان دون تمييز. وهو يعني إدارة التنوع ودعم بناء مجتمع مدني قوي والسماح لجميع الشعوب بإسماع صوتها.

وفي الختام، يجب علينا أن نقوم بالمزيد بوصفنا مجتمعا دوليا ومواطنين عالميين إذا ما أردنا أن نفي بوعد ''لن يتكرر

ذلك أبدا“ وأن نعمل على أساس مسؤوليتنا الجماعية عن توفير الحماية. وفي هذه الأيام التي تشهد الكثير جدا من أعمال العنف الأعمى والوحشي، وأنا انظر إلى الرئيسة فيما أقول ذلك وأفكر في الفظائع التي ارتُكبت مؤخرا في نيجيريا، فلنستلهم ديباجة ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد مجددا ”كرامة الفرد وقدره“ والميثاق الذي يحثنا على أن ”نعيش معا في ... حسن جوار“ في هذا العالم، ولنسترشد بهما.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسفير كيتنغ.

السيد كيتنغ (تكلم بالإنكليزية): أريد أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على دعوتي إلى المشاركة في جلسة الإحاطة الإعلامية هذه.

قبل ٢٠ عاما، جلس بلدكم، سيدتي الرئيسة، نيجيريا، وبلدي، نيوزيلندا، جنبا إلى جنب بوصفهما عضوين في المجلس. وقد تحملت مسؤولية رهيبة في نيسان/أبريل ١٩٩٤، تمثلت في ترؤس المجلس الذي رفض الاعتراف بأن ثمة إبادة جماعية تُرتكب ضد التوتسي في رواندا و لم يضطلع بمسؤولياته عن تعزيز بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في رواندا من أجل حماية أكبر عدد ممكن من المدنيين الأبرياء.

ولذلك، فإن مسؤوليتي الأولى اليوم تتمثل في تذكر الضحايا الذين لقوا حتهم وعددهم قرابة المليون، وكذلك الناجين.

إنه لأمر جيد أن يقوم المجلس اليوم بإحياءذكرى الإبادة الجماعية، ويناقش الحاجة إلى منع وقوع أعمال الإبادة الجماعية في المستقبل. وتوفر هذه الإحاطة الإعلامية أيضا فرصة مناسبة لي بصفتي رئيسا أسبقللمجلس خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤، للاعتذار عما لم نقم به في عام ١٩٩٤، ولأن يتم تسجيل ذلك رسميا في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

ثانيا، أود التنويه بأعضاء المجلس الذين انضموا إلى نيوزيلندا في عام ١٩٩٤، ودعموا جهودنا الرامية لإدانة الإبادة الجماعية، وتعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وفي هذا الصدد، تستحق نيجيريا بالغ الثناء، إلى جانب الجمهورية التشيكية وإسبانيا. والأرجنتين وجيبوتي هما عضوان آخران قدما الدعم والتشجيع.

ويجب علينا أن نتذكر أيضا أولئك الذين كانوا موجودين في الميدان وأبدوا شجاعة كبيرة، وبذلوا قصارى جهودهم لحماية المدنيين. وقائد القوة الفريق أول روميو داليه أولهم، إلى جانب الجنود الشجعان من بلجيكا والسنغال الذين ضحوا بأرواحهم. وأريد أن أشيد إشادة خاصة بالوحدات الرئيسية من غانا والسنغال وكندا، التي ظلت في رواندا خلال الإبادة الجماعية. وأنا جالس في ملعب أماهورو خلال إحياء ذكرى الإبادة الجماعية في كيغالي الأسبوع الماضي، لم يكن بوسعي إلا أن أتذكر شجاعة جنود الأمم المتحدة، الذين حموا عدة آلاف من التوتسي في هذا الملعب خلال الإبادة الجماعية. وتذكرت أيضا أنه رغم ما يعتقده الكثير من الناس، فإن الأمم المتحدة لم تتخل عن رواندا بشكل كامل.

وأود أيضا أن أشيد بمنظمتين: اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود. حيث كان لكل منهما موظفون في مواقع عدة خارج كيغالي. وبصفتي رئيسا للمجلس آنذاك، فقد التقيت مع ممثليهما في نيويورك، عادة كل صباح، وتمكنت من نقل معلومات موضوعية إلى المجلس بخصوص ما يجري في الميدان.

إننا ندرك جميعا مدى أهمية تدفق المعلومات إلى المجلس، وخصوصا المعلومات خلال المراحل المبكرة من نشوب الصراع، عندما تكون لا تزال ثمة خيارات للوقاية أو الردع.

ولم يحصل المجلس خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٤، على تقارير مفيدة من الأمانة العامة. وحتى بعد بداية الإبادة الجماعية، جرى وصف الأحداث لعدة أسابيع ببساطة كتجدد للحرب الأهلية. ولم يجر إخطار المجلس بالذبح الجماعي للمدنيين. علاوة على ذلك، أخفت الأمانة العامة عن المجلس جزءا مهما من المشورة، المتمثل في برقية أرسلها قائد القوة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، والتي يقدم فيها إنذارا كتابيا مبكرا باحتمال وقوع إبادة جماعية. وفيما يخص الإنذار المبكر، كان ثمة جزء حيوي من الأدلة أيضا في منظومة الأمم المتحدة في جنيف، تمثل في تقرير أعده مقرر خاص وقدمه إلى لجنة حقوق الإنسان، محذرا فيه من احتمال وقوع إبادة جماعية. وهو تقرير لم يعرض أبدا على أنظار المجلس.

ويؤكد كل ذلك، وجود العديد من الدروس فيما يخص المعلومات، وفيما يخص الإنذار المبكر وحول كيفية استخدام المعلومات، التي أعتقد أنها لا تزال صالحة اليوم. إنني أدرك وجود تردد لدى البعض هنا فيما يخص قيمة استكشاف الآفاق، ولكن إذا أرادوا أخذ الوقاية على محمل الجد، فثمة حاجة ماسة إلى إيجاد بديل مبتكر.

إنني بحاجة لشرح سبب إقدام المجلس في نيسان/أبريل على تقليص البعثة. قبل بضعة أشهر، سعى عضو دائم إلى الحد من عدد بعثات حفظ السلام. واختار بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، كهدف ينبغي تركيز الاهتمام عليه بوجه خاص، بسبب بطء التقدم في مفاوضات السلام في أروشا. وحث على فرض قيود كبيرة على البعثة. وفقا لذلك، نص القرار ٩٠٩ (١٩٩٤) على استعراض للولاية في منتصف أيار/مايو. وأعطيت إشارات واضحة خلال المشاورات بأنه لن يجري إبرام أي اتفاق لتجديد ولاية البعثة، إذا كان هناك المزيد من العقبات في عملية أروشا للسلام .

وبعد فوات الآوان، يمكن أن نرى أن ذلك كان هدية ساذجة لمرتكبي الإبادة الجماعية في كيغالي. حيث كان سفيرهم عضوا في المجلس. وكانوا مطلعين على جميع المناقشات التي جرت خلال المشاورات غير الرسمية. وكانوا يعلمون أن الولاية مهددة. وكانت لديهم كل الأسباب للاعتقاد بأن كل ما كان عليهم القيام به، هو تهيئة الظروف المواتية لنشر الفوضى في رواندا، من أجل إنهاء ولاية البعثة.

بالنظر إلى هذه الخلفية، فإن جميع أعضاء المجلس سيقدرون الصعوبات السياسية التي واجهها من طالب منا بتعزيز البعثة. وكان تعزيز البعثة بحاجة إلى اتخاذ قرار رسمي جديد، ولكن كان واضحا تماما من المفاوضات أن مشروع القرار الذي يرمي إلى تعزيز القوة سيجابه بحق النقض. وأصبحت المهمة حتى أكثر صعوبة عندما قررت بعض البلدان الرئيسية المساهمة بقوات الانسحاب من جانب واحد. لقد منيت بلجيكا بخسائر فادحة؛ واعتقدت بأن جميع قواتها في خطر، وبدأت الضغط على المجلس وعلى البلدان الأخرى المساهمة بقوات من أجل الانسحاب. وانتابت بعض الوحدات العسكرية، خصوصا المسلحة تسليحا خفيفا، والتي لا تمتلك عتادا وقائيا، مخاوف بشأن سلامة أفرادها وأرادت المغادرة. وبالتالي، تمثل التحدي الآخر في ذلك الوقت، في كيفية الحفاظ على الروح المعنوية للبلدان المساهمة بقوات وثقتها.

تحقيقا لهذه الغاية، قمت بتنظيم اجتماعات غير رسمية يومية بين الرئيس والبلدان المساهمة بقوات، وفي الوقت نفسه مع نيجيريا وغيرها، سعيا إلى التفاوض بشأن أفضل حل وسط ممكن فيما يخص مستقبل البعثة. ولكن هذا الحل الوسط كان سينص حتما على تقليص حجم البعثة بدلا من تعزيزها. لقد كان المهم بالنسبة لي، الحفاظ على وجود البعثة، والإبقاء على أكبر عدد ممكن من القوات الأكثر فعالية، لأننا كنا نعلم أن قائد القوة سيستخدم كل قدراته لحماية أكبر عدد من المدنيين

يمكنه توفير الحماية لهم، وأملنا في أن يشكل ذلك أساسا للتعزيز المبكر للبعثة.

ربما يوضح هذا التاريخ بعض الدروس حول التفاعل المهم والضروري بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، التي أعتقد أنها لا تزال على الأرجح صالحة اليوم.

أنتقل الآن إلى الجهود التي بذلتها نيوزيلندا والجمهورية التشيكية، بدعم من الأرجنتين وإسبانيا، لإدانة الإبادة الجماعية. ورغم تحسين الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة، وتدفق المعلومات التي كنت أنقلها إلى المجلس من المنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان، كان معظم الأعضاء الدائمين معترضين. وتنوعت الأسباب التي دعتهم إلى ذلك، ولكن كانت النتيجة الواضحة عرقلة العديد من الأعضاء مشروع بيان رئاسي.

مع مرور الأيام واقتراب نهاية الشهر، صاغت نيوزيلندا مشروع قرار يدين الإبادة الجماعية. واقتبست العبارات بالضبط من اتفاقية عام ١٩٤٨ بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وأعلنت كرئيس، أنه ما لم يتم الاتفاق على بيان رئاسي على أساس الصياغة المحددة لاتفاقية الإبادة الجماعية، فسأدعو إلى عقد جلسة مفتوحة للمجلس في الساعة ١١/٥٥ من مساء يوم السبت ٣٠ نيسان/أبريل، وأطرح مشروع القرار للتصويت. وجرى في نهاية المطاف، الاتفاق على البيان الرئاسي S/PRST/1994/21، الذي أدان الأعمال الوحشية المرتكبة في رواندا، مستخدما جميع العبارات التي اقتبسناها من اتفاقية الإبادة الجماعية، ولكن نظرا لإصرار بعض الأعضاء الدائمين، جرت إزالة عبارة ”إبادة جماعية“.

قدمت كل من نيوزيلندا ونيجيريا في أوائل شهر أيار/مايو، مشاريع قرارات لتعزيز عدد القوات ومنح العملية ولاية رسمية لحماية المدنيين. لكن الأمر استغرق حتى ٨ حزيران/يونيه ليجري اعتماد القرار ٩٢٥ (١٩٩٤). وحتى في ذلك الوقت، كان القرار غامضا ولم يسمح بالنشر الكامل. ولم تتوقف الإبادة الجماعية في نهاية المطاف، إلا عندما سيطرت قوات الجبهة الوطنية الرواندية على كامل البلد.

هذا هو التاريخ المأساوي لأشهر نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٤. والوقت لا يسمح بإجراء مناقشة مفصلة للأحداث التي شهدتها الشهور اللاحقة، مثل القرار الخاطىء الذي اتخذه المجلس بالإذن بعملية تركواز أو الأحداث التي أفضت إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. لكن اسمحوا لي بأن أدلي ببعض الملاحظات النهائية الموجزة.

ملاحظتي الأولى رسالة مفعمة بالأمل. أعتقد أنه من الهم للغاية أن نشير إلى التناقض بين الفشل عام ١٩٩٤ فيما يتعلق برواندا وما قام به المجلس عام ٢٠١٠ بشأن كوت ديفوار. فبخصوص كوت ديفوار، كان أعضاء المجلس يدركون أن هناك احتمالا كبيرا لارتكاب فظائع جماعية على أساس عرقي. وقد وافتهم الأمانة العامة بمعلومات جيدة. ووضعوا ولاية مناسبة تتعلق بالحماية. ووفرت الأمم المتحدة موارد كافية للبعثة. ووضعت إدارة عمليات حفظ السلام من خلال مشروع كابستون لديها مجموعة من المبادىء المفيدة. وأبانت البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة عن الشجاعة والإصرار. وكان تحظى بدعم جيد من لدن الأمم المتحدة. والأهم من ذلك، كان أعضاء المجلس متفقين تماما على ضرورة اتخاذ إجراء فعال ومحدود لتوفير الحماية.

وأد أن أضيف أن وضع مبدأ المسؤولية عن الحماية، المنصوص عليه بكل وضوح في مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم، يعزز أسباب التفاؤل. كما أن الممارسات التي قام بها المجلس مؤخرا في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وباستخدام لواء التدخل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تثبت أننا استفدنا بعض الدروس الهامة.

ملاحظتي الثانية تتعلق بالاعتقاد بأن المجتمع الدولي لم يكن يتوفر عام ١٩٩٤ على الوسائل اللازمة للتدخل في رواندا. لكن هذا غير صحيح. ففي مطلع نيسان/أبريل، بُعَيْدَ بداية الإبادة الجماعية، قام عدد من البلدان بتنظيم تدخل عسكري كبير أحادي الجانب في رواندا. وتم ذلك لحماية وإجلاء الرعايا الأجانب. لكن تلك القوات غادرت البلد بعد ذلك تاركةً قبائل التوتسي تواجه مصيرها لوحدها.

ومرة أخرى عام ١٩٩٥، عندما فر ممارسو أعمال الإبادة الجماعية والكثير من السكان المدنيين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمت عملية تدخل كبيرة أخرى، هذه المرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المفارقات أن الهدف من ذلك التدخل كان هو مساعدة من ارتكبوا الإبادة. والحقيقة هي أن القدرات لم تكن منعدمة بتاتا. ما كنا نفتقر إليه، سواء في رواندا عام ١٩٩٤، ومجددا عام ١٩٩٥ عندما عجز المجلس عن اتخاذ إجراء لاستتباب الأمن في المخيمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هو الإرادة السياسية.

أما ملاحظتي الثالثة فتتعلق بالمأساة التي يمكن أن تقع عندما تنعدم الإرادة السياسية، مثلما وقع عام ١٩٩٤. وقد تناول هذه المسألة فعلا نائب الأمين العام. فقد توالت الأحداث وتطورت على نحو مثير، مؤديةً في نهاية المطاف إلى اشتعال المنطقة برمتها. وبعد ذلك بعشرين عاما، ما زلنا نواجه العواقب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والفشل في رواندا عام ١٩٩٤ لم يتسبب في الإبادة الجماعية فحسب، لكنه أدى أيضا إلى كارثة إنسانية مروعة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية عام ١٩٩٥. وأفضى ذلك بصورة مباشرة إلى الحروب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومأساة إنسانية على نطاق أوسع من ذلك بكثير. وتفيد بعض التقديرات بوفاة نحو ٥ ملايين شخص. وتزعزع الاستقرار على نحو كبير في المنطقة قاطبة.

وإذا كنا نريد لوسائل المنع أن تفلح حقا، فإننا بحاجة إلى آليات سياسية وعملية ومالية أفضل لتمكين المجلس ومنظومة الأمم المتحدة كافة من تحقيق نتائج أفضل. وأعتقد أن ذلك يعني وضع آليات جديدة لتحسين الإنذار المبكر، وتحسين الأنظمة المعنية بتقديم الإحاطات الإعلامية وعرض الخيارات على المجلس في المراحل الأولى للأزمات المحتملة، وتعزيز الدبلوماسية الوقائية، وزيادة فعالية استخدام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وتسريع وتيرة الانتشار السريع، وإنٍ فشل كل شيء، اللجوء إلى الردع القوي. وأرى أن تكاليف الاستثمار في هذه الآليات ستكون ضئيلة عندما نقارنها بالتكاليف الإنسانية والسياسية والمالية المهولة لعدم اتخاذ إجراء جراء عجزنا الجماعي عام ١٩٩٤ عن التصدي للإبادة الجماعية في رواندا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير كيتينغ على إحاطته الإعلامية.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد غسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكرك، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية الهامة في إطار حدث من الأحداث المُنَظّمةِ لتخليد الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا.

ومما لاشك فيه أن مقدما الإحاطتين الإعلاميتين اليوم لديهما خبرة واسعة في موضوع منع الإبادة الجماعية ومكافحتها. وأرحب بالسفير كولين كيتينغ ممثل نيوزيلندا، وهو الرجل الذي شهد بصورة رهيبة، بصفته رئيس مجلس الأمن في نيسان/أبريل ١٩٩٤، لحظة ضعف من لدن هذا الجهاز قبل ٢٠ سنة، عندما كان يدعو إلى مساعدة شعبنا. كما أنوه بحضور يان إلياسون، نائب الأمين العام، الرجل الذي حشد منظومة الأمم المتحدة للاستفادة من فشلها في رواندا عام ١٩٩٤ وقام بدور هام في تحرير وتعزيز مسؤوليتنا عن الحماية. وأشكر الرجلين الشهمين، أو اسمحوا أن أقول الصديقين العزيزين، على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم.

وأود أن أغتنم الفرصة لأشكر جميع أعضاء المجلس على اعتمادهم بالإجماع للقرار ٢١٥٠ (٢٠١٤) بشأن منع الإبادة الجماعية وكافحتها، بمناسبة تخليد الذكرى السنوية الشعرين للإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا، التي قتل خلالها أيضا الهوتو وآخرون. كما أشكر على نحو خاص جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي شاركت في تقديم القرار. ونأمل أن يشكل القرار إنذارا ويقدم إشهاما، مهما كان صغيرا، في منع الإبادات الجماعية ومكافحتها في المستقبل.

في نسيان/أبريل ١٩٩٤، ذبح أكثر من مليون شخص في رواندا خلال مائة يوم من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ١٩٩٤. ويعني ذلك مقتل ١٠ ٠٠٠ شخص كل يوم لا لذنب سوى لأنهم من التوتسي. أما الآخرون – الهوتو والتواس والمواطنين الأجانب – فقد قُتِلوا أيضا لمعارضتهم الإبادة الجماعية ولقيامهم بواجبهم لحماية إخوانهم من البشر.

وقد ارتكبت أعمال الذبح المنظم للرجال والنساء والأطفال على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي. وبيّنت أعمال الإبادة الجماعية المرتكبة بحق التوتسي مدى الفشل الذي آلت إليه أساليب المنع التي تتّبعها الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، فقد أثارت وزير خارجية بلدي، السيدة لويز موشيكيوابو – عند إطلاق مناسبة إحياء الذكرى السنوية العشرين لأعمال الإبادة الجماعية في رواندا في كانون الثاني/يناير – سؤالا هاما وأرى أنه ينبغي أن يسعى مجلس الأمن للإجابة عليه في السنوات القادمة. ويتمثل سؤالها في أنه إذا توفرت للمجتمع الدولي المعلومات والقدرة على منع وقوع كارثة إنسانية – مثلما توفرت له في عام ١٩٩٤ – فهل سيتصرف بشكل مختلف اليوم؟

ففي عام ١٩٩٤ لم تكن المسألة تتعلق بالافتقار إلى المعلومات عن الصورة الحقيقية لما كان يجري في رواندا، ولم تكن تتعلق بعدم وجود وصف قانوني للجرائم التي ارتكبت، ولم تكن تتصل أيضا بنقص في التمويل أو الميزانيات بل إنها – كما كتب السفير كيتنغ – لم تكن سوى افتقار إلى الإرادة السياسية. وهو افتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين يملكون حق النقض، ومن جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي قدّمت معلومات خاطئة عن قصد في تقارير الأمين العام على نحو يتعارض مع المعلومات الصحيحة الواردة من قائد قوة الأمم المتحدة. وهو افتقار إلى الإرادة السياسية من جانب البلدان المساهمة بقوات التي سحبت قواتها، لتترك من لاذوا بها طلبا للحماية تحت رحمة مليشيات إنتراهاموي. وكما قال الرئيس بول كاغامي في ٧ نيسان/أبريل ”فإن منع الإبادة الجماعية يقتضي وضوحا تاريخيا من جانبنا جميعا“.

وعليه، فإن من واجبنا أن نذكر أن الإبادة الجماعية قد ارتكبت في رواندا بسبب اللامبالاة التامة أثناء المأساة وفي

خضمها. وينبغي أن نتساءل – بعد مضي عشرين عاما – عما إذا كان بوسع المجتمع الدولي على نطاق أوسع، وخصوصا الأمم المتحدة، أن يكون في وضع أفضل يمكّنه من منع تكرار ما شهدته رواندا في عام ١٩٩٤ في أي مكان آخر من العالم. وبشأن هذه المسألة، قال الرئيس كاغامي بوضوح في الخطاب نفسه الذي تلاه في ٧ نيسان/أبريل:

”لا ينبغي مطلقا لأي بلد، في أفريقيا أو في أي مكان آخر، أن يصبح رواندا أخرى. لكن ما لم تسترشد خيارات الشعوب بما يلزم من الوضوح التاريخي، فإن ذلك الخطر سيظل قائما على الدوام“.

وربما يقتنع الكثيرون في بعض الأحيان – جراء الفظائع المروعة التي ترتكب في جمهورية أفريقيا الوسطى وسوريا وجنوب السودان – بأن الأمم المتحدة ما زالت تكافح من أجل توفيق مبادئها المعيارية مع الحقائق في الميدان، وبأن الطريق لا يزال طويلا أمام جهود منع ارتكاب الفظائع الجماعية. وقد كان ذلك واضحا لأن الإبادة الجماعية قد ارتكبت بحق التوتسي في رواندا، بالرغم من اعتماد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها قبل أربعة عقود خلت، وبالرغم من المسؤولية الأصيلة المنوطة بمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين.

ومنذ وقوع تلك المأساة في رواندا، ما زالت المنظمة تواصل بذل الجهود الرامية إلى منع الإبادة الجماعية ووقوع الفظائع الجماعية عن طريق تحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة، وتعبئة الإرادة السياسية للدول الأعضاء الرئيسية، علاوة على السعي إلى التعلم من الدروس المستفادة من إخفاقات الماضي القريب. غير أن تلك الجهود لم تحقق إمكاناتها بعد على نحو تام. وتتراوح تلك الجهود بين اعتماد مفهوم المسؤولية عن الحماية في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وتعزيز خطة العمل المتعلقة بحماية المدنيين من خلال الأطر المعيارية، وإنشاء مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية. وفيما يتعلق بالمسؤولية عن الحماية، فإنه يجري تنفيذ خطة عمل ”الحقوق أولا“ بوصفها أداة للأمم المتحدة لتحسين المنع عن طريق وضع سياسة تتوخى العناية الواجبة بشأن حقوق الإنسان بهدف المساعدة على إعمال مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

وقد تم التشديد على أهمية مساءلة مرتكبي تلك الانتهاكات من خلال عمل وفقه المحاكم الجنائية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الخاصة المختلطة لسيراليون، والآليات الجنائية الدولية الأخرى. وكنا نأمل أن تسفر جميع تلك الجهود عن إنشاء هيكل قوي وفعّال. وكما ورد في المذكرة المفاهيمية (S/2014/265، المرفق) فإن المسألة الرئيسية المطروحة اليوم هي ما إذا كانت هذه القدرة كافية، أم أنه لا تزال هناك مجالات بحاجة إلى التحسين بشكل مستمر. ودون الخوض في التفاصيل، فإن جميع الحاضرين في هذه القاعة يتفقون على أن هناك ضرورة إلى التحسين المستمر.

ومن المؤسف أن بعض المبادرات التي اعتمدتها الدول الأعضاء بحسن نية في إطار الأمم المتحدة، بهدف منع ومكافحة الإبادة الجماعية، قد واجهت العديد من التحديات فيما يتعلق بالتنفيذ، بل أدت إلى نشوء الخلافات بين الدول. واليوم فقد أصبحت بعض المبادرات التي تتوفر لها مقومات البقاء – من قبيل المحكمة الجنائية الدولية – عرضة للتلاعب السياسي وسوء الاستخدام، وهو ما يتعارض بدوره مع النوايا الأصلية لإنشاء تلك الآليات. وهناك مبادرات أخرى ما تزال تفتقر إلى التجهيزات اللازمة، ولا تتوفر لها القدرة الكافية التي تمكنها من أداء مهامها، الأمر الذي يعوق – في الأجل الطويل – تحويل الأطر المعيارية إلى أدوات عملية للمنع بصورة تتلاءم مع الحقائق في الميدان. ونتيجة لذلك، فإن بعض تلك الجهود

قد لا تبلغ أهدافها على النحو الكافي، في حين تبدو التعهدات ”بعدم تكرار وقوع تلك الانتهاكات مرة أخرى أبدا“ جوفاء اليوم كما كانت عليه في أعقاب وقوع جريمة الإبادة الجماعية بحق التوتسي في رواندا.

ومن الصحيح أن التحديات التي يجب التغلب عليها بغية اتخاذ إجراءات المنع في الوقت المناسب وبطريقة فعالة ما تزال هائلة. وما زال واضعو السياسات يواجهون على أساس يومي – ليس على مستوى الأمم المتحدة فحسب، بل على مستوى الدول الأعضاء أيضا – العديد من المهام الملحّة الناشئة والمتعلقة بالأزمات الناشئة في مكان ما من العالم. وكما هو واضح فإن من الصعوبة بمكان التركيز على المشاكل التي لم تتكشف بعد. غير أننا نرى أن هذه هي المهمة التي ينبغي أن تكون قد أتقنتها هذه المنظمة الآن خلال ما يقرب من سبعة عقود من إنشائها. ويقتضي التغلب على العديد من العقبات السياسية والمالية والعملياتية بذل جهود هائلة، فضلا عن توفر الإرادة القوية.

ونرى أنه ينبغي بذل جهود أكبر من أجل الحد من خطر الإبادة والفظائع الجماعية بهدف التقليل من الحاجة إلى الاستجابة للأزمات. ومن شأن الاستثمار في المجالات التي تعالج الأسباب الجذرية للصراعات، من قبيل تحسين نوعية الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، وإنشاء مؤسسات قوية فعالة، وتعزيز الأداء الاقتصادي والحد من الفقر وعدم المساواة، وتحقيق المصالحة الوطنية، أن يساعد على الحد من ذلك الخطر بمرور الوقت. ونرى أيضا أنه ينبغي بذل المزيد من جهود التأهب للأزمات في إطار الأمم المتحدة، بدلا عن الاستجابة المرتجلة للأزمات.

في هذا السياق، ينبغي تطوير القدرات التشغيلية قبل وقت كاف من أجل إدارة الحالات الشائع تكرارها، وتحسين القدرة على الاستجابة المؤسسية. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تكون لدى الأمم المتحدة القدرة على الانتشار السريع بدلا من التعبئة من أجل ذلك الانتشار عند نشوب الأزمات. ويمكن تسخير ذلك لخدمة الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، التي يعكف معظمها على إنشاء ألوية احتياطية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يستثمر المجتمع الدولي استثمارا واسعاً في تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية، نظرًا إلى ما لديها من مصلحة أكبر في التصدي للصراعات والأزمات في المناطق القريبة منها.

وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان الذي أدلى به الأمين العام في كيغالي في ٧ نيسان/أبريل خلال إحياء الذكرى العشرين للإبادة الجماعية ضد التوتسي، التي نعتقد أنها تؤسس لتحولٍ في النموذج الذي تسير عليه المنظمة:

> ”لقد بعثت برسالة خاصة مني إلى ممثلي الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وفحوى رسالتي إليهم ببساطة هو كما يلي: عندما ترون الناس معرضين لخطر الجرائم الفظيعة، لا تنتظروا أن تأتيكم التعليمات من بعيد؛ تكلموا بملء صوتكم لا تخشون لومة لائم. وتصرفوا. واجبنا الأول هو دائما حماية الناس – حماية البشر المحتاجين والمكروبين.“

ولذلك، فلتقم منظومة الأمم المتحدة بأسرها بوضع البنية التحتية اللازمة لتنفيذ هذا التحول في السياسة العامة. وذلك أمر له الأولوية.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أقول إن رواندا ممتنة لقرار مجلس ٢١٥٠ (٢٠١٤) الذي يدين بدون تحفظ أي إنكار للإبادة الجماعية في رواندا. وبالتالي نكرر الدعوة إلى جميع الدول الأعضاء لدعم مكافحة إنكار الإبادة الجماعية، إذ إنها بمثابة الحرمان من حق الذاكرة، والتئام الجروح، والمصالحة، وواجب التعلم من دروس الماضي.

وفي ختامي بياني، أود أن أقتبس الكلمات التالية مما قالته سفيرة الأرجنتين، ماريا كريستينا برسيبال، عقب مشاركتها في اجتماع لأعضاء مجلس الأمن مع الرئيس كاغامي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في كيغالي.

”حين أستمع إليكم، سيدي الرئيس، أتذكر تاريخ بلدي. لقد جئت إلى هنا لكي أرى، وأتعلم، وأفهم، لا لأشير بأصابع الاتهام. الإبادة الجماعية ليست شعارا؛ إنها شيء نحمله فينا؛ ومن ظلمة الماضي تسطع أنوار المستقبل.“

فلنتعلم من ذلك الماضي المرير للإبادة الجماعية ضد التوتسي عام ١٩٩٤ في رواندا لنُحسِن في المستقبل كيف نمنع نشوب الإبادة والفظائع الجماعية ونكافحها. مرة أخرى، أتوجه بالشكر الخاص إلى جميع زملائي في مجلس الأمن، الذين لم يصوتوا مؤيدين القرار فحسب، بل شاركوا جميعاً، بصورة استثنائية، في رعايته.

الأمير زيد بن رعد بن زيد الحسين (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): في هذا الصباح، ندلي بالبيانات في إحياء ذكرى أولئك الذين عانوا بقسوة بالغة، وبأعداد جد كبيرة، قبل ٢٠ عاما في رواندا. ولكن، كما قال الكثيرون قبلنا في مناسبات محزنة أخرى مثل هذه، هل بمقدور البيانات أن تكفي للتعبير عن لحظة مثل هذه، حين لا تزال أرواح أكثر من ٨٠٠ ألف من الضحايا تتساءل بعد ٢٠ عاماً: ما الجديد؟ هل تعلّم السيدات والسادة الخمسة عشر من أعضاء مجلس الأمن، لا سيما الأعضاء الدائمون، شيئا من المجزرة التي كنا ضحاياها، وما تعرضنا له من الضرب، وإعمال السواطير فينا، وإطلاق النار علينا على مدى ١٠٠ يوم؟

ما هي الكلمات التي يمكن أن نستخدمها، نحن الأعضاء الحاليين في مجلس الأمن؟ ما هي الكلمات التي قد لا تثير السخرية والضحك لدى الناس في جمهورية أفريقيا الوسطى الذين لقي أقارب لهم مصرعهم أو الذين فروا من ديارهم بأعداد كبيرة؟ إذا وضعنا جانباً الاختلافات الواضحة بين رواندا عام ١٩٩٤، وجمهورية أفريقيا الوسطى عام ٢٠١٤، فإن الجوانب الأخرى للطريقة التي تواجه بها الأمم المتحدة هذه الأزمات ما زالت، للأسف، لم تتغير، بالرغم من نشر القوات الفرنسية والأفريقية في وقت مبكر في ذلك البلد، واعتماد القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤). لا يزال هناك التأخير الشديد في عملية النشر، وكذلك الحال بالنسبة للشواغل المتعلقة بتأمين البلدان المساهمة بقوات بأعداد كافية. وينطبق الأمر أيضاً على القيود المالية أيضا، وفي نهاية الأمر، ألم نتأخر حتى فات الأوان مرة أخرى؟ نحن جميعا مهتمون – نعم، ربما – ولكن من الواضح أيضا أن اهتمامنا لا يزال دون أن يمكننا من التصرف فوراً وبصورة شاملة في تلك الحالات التي تستدعي التدخل.

إننا لا نهتم الاهتمام الكافي لأن الديباجات التي نعرّف بها أنفسنا ونعرف بها الآخرين ما برحت تحجب عن النظر السمة الأساسية الواضحة. في حين قتل الذين لقوا مصرعهم منذ ٢٠ عاما بصورة مفاجئة وعنيفة لأنهم من التوتسي أو الهوتو المعتدلين ممن عارضوا الإبادة الجماعية، فإننا لا نحزن عليهم استناداً إلى هويتهم. إننا نؤبنهم ونتذكرهم لأنهم أناس، بشر مثلنا. ما انفك تصنيفنا للبشر بحسب الجنس والجنسية والدين والعرق وظروف الولادة يحدد إلى حد بعيد كيف نرى بعضنا بعضاً. ومن هنا نجد ما لا مفر منه من التصنيف والترتيب، حيث ينظر الكثيرون منا إلى أنفسهم على أنهم أهم من الآخرين، وهنا مكمن الخطر. تلك هي اللعنة الكبرى التي رزئت بها الإنسانية. إن ميلنا إلى التصنيف والترتيب، القائم على معيار واحد فقط، هو أساس التطرف العرقي والقومية العرقية. وهذان، بدورهما، يسيئان إلى قضية الضحايا، ويفسدان معناها.

تلكم هي الحقيقة المقلقة. معظم القتلة في رواندا لم يكونوا من الساديين المهتاجين ولا من المرضى النفسيين. معظم القتلة كانوا من الناس العاديين. وإذا كان لنا أن نستوعب شيئاً واحداً من فهمنا التاريخي لعمليات الإبادة الجماعية وعمليات القتل الجماعي فهو أن الناس العاديين، في ظروف محددة جدا، يمكن أن يتصرفوا بقسوة لم يكونوا ليتصورونها هم أنفسهم، ناهيك عن ضحاياهم. حتى بعد ارتكاب هذه الجرائم المروعة، قلة هم من يستطيعون الإعراب عن شعورهم بالندم بدون التذرع بالمبررات، لأنهم أنفسهم غير قادرين تقريباً على تصديق ما فعلوه. إن عدد من يستطيعون، في أشد الظروف الاستثنائية، ارتكاب فظائع جماعية، من بين جميع الممثلين الجالسين هنا في هذه القاعة، أكبر مما نجرؤ على تصوره. ولن نعرف أبداً هل سوف نكون من بينهم، إلا لو خاننا الحظ فوجدنا أنفسنا تحت تأثير ذلك السم الذي نطلق عليه ”فظائع جماعية“. هذا هو فهمنا للإبادة الجماعية.

أحد الأشياء التي تجعل من الممكن أن يتحول الناس العاديين إلى كائنات مختلفة تماماً هو الخوف. كأنما الخوف يغلق مفاتيح الوظائف الدماغية العليا الواحدة تلو الأخرى، وحين يتسلل إلى العقل، فإنه يطفئ مشاعر التعاطف في نهاية الأمر. وما تبقى من القدرة على التفكير في ذلك العقل المنكمش يسقط في دائرة مغلقة تعزز نفسها بنفسها، ويصبح فيها القتل، حتى قتل الأطفال، أمراً معقولاً وعادلاً. بعد انتهاء الفظائع، تعود تلك الكائنات إلى بشريتها مرة أخرى. ومع ذلك فإن عودة العقل تخضع شعورهم بالذنب إلى تغيير شديد بحيث يغدو مشوها، فيفسرون الأمر على أنه، في نهاية المطاف، إجراء وقائي للدفاع عن النفس. فلو لم نعمد إلى قتلهم جميعاً، لقتلونا هم في النهاية جميعاً. هكذا الأمر ببساطة.

إن الخوف، الذي يقوم على الأكاذيب وتغذيه الأيديولوجيات المتطرفة، يسحق الأخلاق لدى الكثير من الأفراد، حتى لا يترك منهم سوى هياكلَ كائناتٍ بدائية.

الخوف هو وقود أعمال الإبادة الجماعية. كما أنه يثير التردد لدى من يمكن أن يتدخل لوقفها. إن الأحداث التي وقعت في الصومال في عام ١٩٩٣ شكلت الاستجابة الدولية لأحداث رواندا عام ١٩٩٤، على نحو التحليل المتدبر الذي قدمه السفير كيتنغ في كتاباته. لم تكن عضوية رواندا آنئذ في المجلس عاملا مساعدا، إذ جعلت الأمانة العامة تتردد في تقاسم برقية الفريق أول داليبه المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير على نطاق أوسع. يسفر التردد عن الأعذار وهو المبرر للجبن.

إن كان الخوف هو عدونا فينبغي آنئذ أن تكون الشجاعة صديقنا، وليست شيئا تندر رؤيته، بل ما نتحلى به عندما تمس الحاجة إليها. نحن، فرادى أعضاء المجلس، بحاجة إلى الشجاعة للإسهام بقدر أكبر في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا لمجرد إصدار الأمر بها وتشكيلها أو حتى تمويلها، بل لتقاسم الخطر والمشاركة فيها بنشاط. وتحتاج الأمانة العامة إلى الشجاعة لتقدم لنا الحقيقة المجردة؛ نحن بحاجة إلى الشجاعة للاعتراف بها، ويحتاج حفظة السلام الشجاعة لحماية المدنيين في الأوضاع الصعبة، سواء في ظل وجود ولاية بالحماية أو عدم وجودها. في ظل ظروف من هذا القبيل، ماذا تعني الولايات على أي حال؟

وبالإضافة إلى ذلك، نحن بحاجة إلى الشجاعة لكي نفهم أن أساليب عملنا في المجلس تولد شعورا قاتلا وخطيرا بالروتينية. نحن بحاجة إلى الشجاعة لمواجهة الحقيقة الأساسية المتمثلة في أنه، مهما كانت نقاط ضعفها المستمرة، فلا بديل عن المحكمة الجنائية الدولية. وكلما أسرعنا بتعزيزها والانضمام إليها، كلما أسرعت في الوفاء بمهمتها المحددة لإنهاء الإفلات من العقاب على هذه الجرائم.

أخيرا، بخصوص الشجاعة، سوف يقدم وفدي في الوقت المناسب مشروع قرار لاعتماده من قبل المجلس، بهدف إنشاء ميدالية الأمم المتحدة للبسالة. يمنح الأمين العام الميدالية إلى موظفي الأمم المتحدة من العسكريين والمدنيين الذين يظهرون البسالة في مواجهة الخطر الجسيم المستمر عند إنقاذ الناس من الموت المحقق، في خدمة الإنسانية والأمم المتحدة. ينبغي أن يطلق عليها اسم ميدالية مباي دياغني للبسالة تكريما لأعظم أبطال الأمم المتحدة على الإطلاق.

قتل النقيب دياغني، من السنغال، بعد أن أنقذ مئات، بل ربما ١ ٠٠٠، من الروانديين من الموت. إن قيامه بذلك وهو أعزل من السلاح وبمفرده تقريبا في وقت تنكر المجتمع الدولي كله تقريبا بصورة مخجلة للتوتسي والهوتو المعتدلين في رواندا يجعل العمل البطولي الذي قام به دياغني أكثر إنسانية وتميزا. وأحث الأعضاء على مشاهدة البرنامج الوثائقي المؤثر لتليفزيون وإذاعة هيئة الإذاعة البريطانية ”رجل صالح في رواندا“ أو الاستماع إليه.

هناك آخرون أيضا، أمثال الفريق أول روميو داليه ونائبه، الفريق هنري أنييدوهو، فضلا عن المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية والصحفيين الذين، بالتعاون مع العديد من الروانديين الشجعان، عملوا بشرف في ظل الظروف البشعة التي سادت قبل ٢٠ عاما.

سوف يقترح مشروع القرار أن ينشئ الأمين العام فريقا لتصميم ميدالية دياغني ويشكل لجنة خارجية تتألف من مجموعة متنوعة ومنتقاة من حفظة السلام السابقين لاستعراض جميع المقترحات وتأكيد جميع الطلبات المقدمة للتحوط من التقدير غير المستحق. وينبغي للجمعية العامة أيضا أن تنظر في إنشاء صندوق خاص لمساعدة أسر المستحقين للميدالية. وينبغي أن يقدم الأمين العام الميدالية إلى الحاصل عليها أو أقرب أقربائه في حفل رسمي يشهده جميع أعضاء مجلس الأمن.

هذا هو الوقت المناسب لكي يكرم مجلس الأمن من يعملون بالنيابة عنه، والذين تتجاوز إنسانيتهم وشجاعتهم في ساحات الحرب إنسانيتنا وشجاعتنا بقدر هائل. علينا أن نحفز أنفسنا وجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان لكي نحذو حذوهم، إذا أردنا أبدا أن نضع نهاية دائمة للشر الذي نشير إليه بأعمال الإبادة الجماعية. حينئذ فقط، يمكننا أن نقول لأرواح الذين قتلوا في رواندا قبل ٢٠ عاما، ”نعم، نحن الدول الأعضاء في مجلس الأمن، لقد تعلمنا، وقد تغيرنا“.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر السيد يان إلياسون والسيد كيتينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين. لقد استمعنا بتأثر واهتمام بالغين للبيان الذي أدلى به ممثل رواندا.

اليوم نتذكر الأحداث المأساوية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، التي لم تثر طوال السنوات العشرين الماضية شعورا بالرعب في المجتمع الدولي فحسب، بل وشعورا عميقا بالذنب لأعمال القتل التي حدثت في نهاية القرن العشرين – أحداث كان يمكن، بل كان ينبغي، منعها. كان ينبغي لتاريخ القرن الماضي، وخاصة الدروس الرهيبة للحرب العالمية الثانية، أن يعلمنا أنه يجب مكافحة مؤشرات الإبادة الجماعية بحزم ودون الانقياد وراء الذين يؤيدون أيديولوجية كره الأجانب من أجل أهداف سياسية قصيرة الأجل. دفع الشعب الروسي، الذي أصدر النازي على بعض أبنائه حكما بالتصفية الجسدية، شأنه شأن العديد من الشعوب الأخرى، ثمنا مروعا – عشرات الملايين من القتلى من الجنود والمدنيين والنساء والمسنين والأطفال.

يبدو أن البشرية لم تتعلم من دروس التاريخ الدامية. قدم مجرمو النازي إلى المحاكمة، ونتيجة للانتصار على الفاشية، أنشأنا نظاما دوليا جديدا. واعتمدت اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨ واتفاقية عدم تقادم

جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لعام ١٩٦٨. لقد أتاحتا تصنيف بعض الأعمال بصفتها أعمال إبادة جماعية وكفلتا المساءلة القانونية عنها.

ومع ذلك، في أواخر القرن العشرين، لم يستطع المجتمع الدولي أن يدرك في الوقت المناسب علامات المعاناة الآتية من بلد أفريقي صغير، أو أن ينقذ شعبه. وقعت واحدة من أكثر حالات الإبادة الجماعية ترويعا أمام أعيننا في ظل تقاعس شبه كامل من جانب الأمم المتحدة. كيف أمكن ذلك؟ في عام ١٩٩٤، كانت هناك بالفعل بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في رواندا. لماذا لم يكن لها حول ولا قوة في مواجهة إراقة الدماء المروعة التي أدت إلى الإبادة الجماعية؟

نحن نعتقد أن الإجابة على هذين السؤالين تكمن في الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير اللجنة المعنية بإجراء تحقيق مستقل في الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة في وقت حدوث الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ (انظر S/1999/1257، المرفق)، والتي أنشئت في أعقاب المأساة الرواندية. توصلت اللجنة إلى أن السبب الرئيسي في فشل الأمم المتحدة التام في منع الإبادة الجماعية، هو افتقار الدول، بل والمنظمة نفسها، إلى الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ إجراء حاسم، على الرغم من أن جميع الأدوات اللازمة والأساس القانوني اللازم لاتخاذ القرارات موجودة بالفعل.

غير أن طرفا ما أثار مسألة حماية موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا أو تقديم المساعدة لإنقاذ أبناء جلدتهم الذين كانوا في البلد. فكرت أطراف ما، أولا وقبل كل شيء، في احتياجاتها السياسية الداخلية وفكرت أطراف ما بشأن الحفاظ على نفوذها السياسي في البلد. و لم يول أحد بكل بساطة اهتماما كافيا للأنباء المروعة الآتية من كيغالي، وعزوها بدلا عن ذلك إلى خصوصيات القارة الأفريقية. في الواقع، لقد خانت الأمم المتحدة رواندا وتكلفة هذه الخيانة هي أرواح زهاء مليون إنسان.

ما الذي يمكن لنا استخلاصه اليوم بينما نحيي هذه الذكرى المأساوية؟ علينا أن نواصل العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة لتصحيح أخطائنا. بيد أن هذه الأخطاء لا تزال ترتكب، كما يتضح مما يقترحه عدد من أعضاء مجلس الأمن في ما يتعلق بإنشاء بعثة للأمم المتحدة في سوريا، بدعوى أنها سوف توقف العنف بطريقة ما وتوفر لمجلس الأمن المزيد من المعلومات الموضوعية بشأن ما يجري هناك.

من الأهمية بمكان التوقف عن استخدام القوى السياسية التي تروج لأفكار قومية وفي بعض الأحيان لأفكار متطرفة من أجل أهداف قصيرة الأجل. من المهم أن ندرك إدراكا قاطعا أن اتباع سياسة استيعاب هذه القوى يمكن أن يؤدي إلى نتائج مأساوية ومدمرة إلى أقصى حد. وليس من المستغرب أن أثيرت مرة أخرى مسألة الحاجة إلى حماية وتعزيز الحقوق الأساسية للأقليات، بصرف النظر عن الجنسية أو الأصل الإثني أو العرق أو الدين، في المؤتمر الدولي الأخير لمنع الإبادة الجماعية في بروكسل. وبالمثل، جرى التأكيد على أهمية التدابير الرامية إلى منع التحريض على العنف القائم على الكراهية العرقية أو الدينية.

وندعو جميع البلدان إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي على نحو فعّال من أجل تحقيق هذه الأهداف وفقا لميثاق الأمم المتحدة. هذا ما ينبغي أن تركّز عليه الأمانة العامة، لا سيما المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية. وفي هذا السياق، فإن تحديد الأولويات الحقيقية والأهداف المناسبة أمر بالغ الأهمية. وينبغي للبحوث النظرية أن تدرج بالكامل في إطار الأسس القانونية الدولية القائمة، عندما يكون ذلك ضروريا بالفعل.

واليوم، فيما نشارك شعب رواندا شعوره بالحزن، ينبغي أن نتذكر أنّ عالمنا الهش يتطلب جهودنا المشتركة بغية مواجهة التحديات الحالية.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): إن الوفد الصيني يشكر الرئاسة النيجيرية على عقد هذه الجلسة. وأشكر نائب الأمين العام إلياسون على إحاطته الاعلامية. ولقد استمعت أيضا باهتمام إلى بيان السيد كيتنغ.

قبل عشرين عاما، تعرّض شعب رواندا لمذبحة غير مسبوقة أدت إلى مقتل مئات آلاف المدنيين. لقد كانت تلك الصفحة مظلمة في تاريخ البشرية، وينبغي تذكّرها إلى الأبد. وطوال السنوات العشرين الماضية، لم تدّخر رواندا حكومة وشعبا أي جهد لتعزيز المصالحة الوطنية، والحفاظ على الاستقرار الوطني، واستعادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتم تحقيق نتائج ملحوظة. وتعرب الصين لرواندا حكومة وشعبا عن خالص تمنياتها بالاستمرار في تحقيق نتائج جديدة على طريق إعادة الإعمار الوطني.

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، واصل المجتمع الدولي التأمل في الدروس المستفادة من الإبادة الجماعية في رواندا، و لم يدّخر أي جهد لمنع تكرار مأساة مماثلة. وبوصف مجلس الأمن الآلية الأساسية للأمن الجماعي، فقد شارك بنشاط خلال السنوات الأخيرة في مختلف الإجراءات لمنع الصراعات وحلها، وأدّى دورا إيجابيا هاما في صون السلم والأمن الدوليين.

في ما يتعلق بسبل القيام دونما إبطاء بمنع نشوب مختلف الصراعات والأزمات المحتملة التي تنطوي على حالات جديدة والتصدي لها بفعالية، بغية الحيلولة دون تكرار وقوع الإبادة الجماعية، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، إن منع نشوب الصراعات واحتواءها هو الطريقة الأساسية الأكثر فعالية لمنع الإبادة الجماعية. فالنزاعات العرقية والدينية، وانعدام التنمية، وضعف القدرات، من بين عوامل أخرى، هي أمور يمكنها أن تولّد التوترات العرقية، وتفاقم من حدة التفاوتات الاجتماعية، وتؤدي حتى إلى اندلاع صراع دموي. وبغية احتواء الأسباب الجذرية للصراع والقضاء عليها، من الضروري اتخاذ تدابير متكاملة لمعالجة أعراض الصراع وأسبابه الجذرية على حد سواء، عن طريق تعزيز الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية، وتهيئة بيئة سلمية تفضي إلى تحقيق الوئام والوحدة على الصعيد العرقي. وفي المجتمع التعددي المتنوع الأعراق والأديان، تزداد الحاجة إلى تعزيز الحوار بين مختلف المجموعات العرقية، والدعوة إلى السلام والوئام وسياسة الشمول، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتوطيد التفاهم والثقة، ومنع التمييز والمواجهة.

ثانيا، بغية منع الإبادة الجماعية على نحو فعّال، ينبغي للبلدان وحكوماتها أن تفي بواجباتها والتزاماتها. فالحكومات هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مدنيّيها. وينبغي للحكومات وأطراف الصراع أن تتقيّد جميعها بالقانون الدولي الإنساني واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، من بين الالتزامات الدولية الأخرى، وألاّ تدخر أي جهد لحماية المدنيين من الإبادة الجماعية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم الدور القيادي للبلدان المعنية، وأن يقدّم الدعم البنّاء وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وتتصف المنظمات الإقليمية بفهم أعمق للوضع على أرض الواقع، والأسباب الجذرية للصراعات والتوترات. كما أنها تتمتع بعلاقات أوثق مع الأطراف المعنية. وينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تعزز التنسيق والتعاون بينها، بغية الاستفادة الكاملة من أوجه التآزر التي ترمي إلى القيام على نحو نشط بدعم الجهود التي تبذلها البلدان المعنية

لحماية المدنيين. وينبغي للنظم القانونية في البلدان المعنية أن تشكل القنوات الرئيسية لكفالة إجراء المحاكمات العادلة وإعمال العدالة لضحايا الإبادة الجماعية، على أساس الاحترام الكامل للتقاليد القانونية والاحتياجات الحقيقية.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لمساعدة البلدان المعنية في تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، من أجل القضاء على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للصراع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستخدم الحوار، والمساعي الحميدة، والوساطة، من بين أدوات أخرى، للتشجيع على حل المنازعات، وتنظيم المؤتمرات لمنع تصاعد الصراع واحتوائه، ووقف أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية في مهدها.

وفي موازاة ذلك، ينبغي للمؤسسات المالية ووكالات التنمية على الصعيد الدولي أن تعزز جهودها في أفريقيا وغيرها من البلدان النامية بغية الوفاء بجميع التزاماتها المتعلقة بتوفير المساعدة وتخفيض الديون، وجمع الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة في أفريقيا، وتعزيز بناء القدرات، وتوفير الدعم السياسي والمالي والتقني.

ويجدر اعتبار أحداث الماضي كدروس للمستقبل. فمأساة رواندا قبل ٢٠ عاما قد تركت ندبة دائمة في الذاكرة البشرية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستخلص الدروس العميقة من تلك الأحداث، ويكرّس نفسه للحفاظ على السلام، وتعزيز التنمية المشتركة، والقضاء على الأسباب الجذرية للصراع، وتوطيد الوئام والتعايش بين مختلف المجموعات العرقية، وتعزيز جهودها لبناء السلام استنادا إلى الرغبة المشتركة في إيجاد عالم يسوده الوئام.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر حكومة نيجيريا على تنظيم هذه الجلسة الهامة. وأشكر نائب الأمين العام على ملاحظاته والتزامه، والأمم المتحدة على التزامها بالعمل على نحو أفضل. وأتوجه بالتقدير أيضا إلى السفير كيتنغ لتشاطره معنا خبرته والعديد من الأفكار. ولا بد لجميع الذين كان لهم امتياز العمل في مجلس الأمن أن يتعلموا مما سمح العالم بأن يحدث في عام ١٩٩٤. والسفير كيتنغ يساعدنا على القيام بذلك.

لقد تلقّت نيجيريا، ونيوزيلندا، وإسبانيا، والجمهورية التشيكية ثناء خاصا من الحكومة الرواندية في الأسبوع الماضي على ما بذلته من جهود خلال الإبادة الجماعية. أمّا الآن، وبفضل السفير كيتنغ، فيمكننا أن نضيف الأرجنتين وجيبوتي إلى تلك القائمة القصيرة من الذين كانوا فاعلين – وليسوا من المتفرجين – خلال أسوأ الفظائع التي ارتكبت منذ محرقة اليهود.

قبل تسعة أيام، كان لي شرف الانضمام في كيغالي إلى ممثلين من جميع أنحاء العالم لإحياء الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا. لقد أحنينا رؤوسنا في ذكرى أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ رجل وامرأة وطفل حرموا من الحياة بلا رحمة. وتعهّدنا مجددا بتقديم المساعدة من أجل إنجاز المهمة غير المكتملة بعد، المتمثلة في تحقيق الانتعاش والمصالحة وإعادة الإدماج، وشاركنا الرئيس كاغامي في توجيه التحية لروح الروانديين التي لا تقهر، على حد تعبيره، والتي مكّنت شعب تلك الأرض الجميلة من بناء مستقبل أفضل دون نسيان الماضي.

وفيما حضر الحفلَ كبارُ الشخصيات بخشوع، بدأنا مع ذلك نسمع الصراخ والعويل من النساء الروانديات – الأمهات، والزوجات، والبنات، والأخوات – اللواتي ينبغي لأصواتهن أن تؤرق على الدوام كل من بقي على قيد الحياة، وليس في المناسبات فحسب. في كل يوم يعيش أبناء شعب رواندا، بمن فيهم العديدون في البعثة الرواندية هنا في نيويورك، وأفراد أسرهم من دون أولئك الذين يعنون لهم الكثير. لقد تعيّن إخراج مائتي شخص من استاد أماهورو في الأسبوع

الماضي، نظرا للحزن الذي اعتصرهم. وثمة المزيد من الملايين الذين يعيشون حالة من القنوط اليومي.

جلسنا في نفس المدرج الذي كان يأوي ٠٠٠ ١٢ شخص خلال الإبادة الجماعية عاشوا في ظل حالة بائسة يُرثى لها تماما تحت بصر القوة المتضائلة التي كان يقودها الفريق داليرر. إن ذات المدرج سيظل على الدوام تذكيراً بما كان بوسع الأمم المتحدة أن تحققه لو قام كبار المسؤولين فيها وفي الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء الرئيسية بأرسال تعزيزات إلى الأمم المتحدة بدلاً من سحب معظم قوات حفظ السلام من الميدان.

كما قال الرئيس كلينتون في مرات عديدة فإن عدم قيام الولايات المتحدة بعمل خلال الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤ يمثل أكبر شعور بالأسف والحسرة.

كلنا، سواء كنا في الحكومة أو خارجها، أو أعضاء في مجلس الأمن أو غير أعضاء، علينا أن ننظر إلى الداخل ونتأمل في ما كان بوسعنا أن نفعله أكثر.

اليوم نتأمل مرة أخرى في الدرس البالغ الأهمية الذي تعلمناه، إننا لم نتعلمه نظرياً فقط أو على الورق، ولكننا فهمناه حق الفهم واستحوذ على أحاسيسنا وطبقناه على الصعيد العملي. وبقيامنا بذلك، إنما نستفيد من الأدوات التي لم تكن أو موجودة قبل عقدين من الزمن، بما في ذلك مكتب المستشار الخاص للأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية، ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية، والمسؤولية عن حماية المبدأ، والتحسينات في القدرات الإقليمية لحفظ السلام، وفي ذلك الصدد، أود أن أشير بشكل خاص إلى مشاركة حفظة السلام من رواندا الذين يؤدون مهمة رائعة وتبعث على الإعجاب في سبيل منع وقوع الفظائع في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي أماكن أخرى، والنشر السريعة لآليات المساءلة، وزيادة درجة الوعي والحماس لدى المجتمع المدني ضد الإبادة الجماعية، وهي زيادة موضع ترحيب.

أذكر البعد الأخير بشكل خاص لأنه بينما قُتل ٠٠٠ ٨٠٠ شخص خلال الإبادة الجماعية في رواندا، أوضحت باتريشيا شرودر، عضو الكونغرس الأمريكي، رد الولايات المتحدة بأن ذكرت أن ولاية كولورادو التي تمثلها كانت مقرا لإحدى منظمات البحوث التي أجرت دراسة خلصت فيها إلى أن قردة الغوريلا في رواندا معرضة للخطر. وبينما بدت عليها الحيرة علانية حيال رد الولايات المتحدة وصفت مساهمة المواطن الأمريكي بقولها:

”كان البعض يشعر بقلق شديد إزاء مصير قردة الغوريلا. ويبدو أنه أمر مفزع، ولكن، الناس لا يعرفون ما يمكن القيام به إزاء مصير الناس“.

إن كل أنواع الضغط السياسي كان موجها لتحاشي القيام بعمل بدلاً من الرد على نحو ابتكاري لمساعدة شعب في حالة من اليأس. لا ينبغي للحسابات السياسية أن تفرض علينا الرد. وبوصفنا مجتمعاً عالمياً، نقر بأن الفظائع الجماعية قد تتجلى مظاهرها في سيناريوهات متنوعة. لقد بدأنا بتحديد أنماط ومؤشرات دالة. واتفقنا على أهمية اليقظة في منع نشوء حالة متقلقلة من التفكك. وقد أكدنا، جميعنا، واجب كل حكومة تجاه حماية مواطنيها من الفظائع الجماعية. وأعربنا عن استعدادنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة للاستجابة عندما تطلب الدول المساعدة لتلبية ذلك الواجب.

في بعض الحالات، من تيمور الشرقية وليبيريا إلى سيراليون، وليبيا، وكينيا وكوت ديفوار، انضممنا إلى الشركاء المحليين لإنهاء العنف أو ردعه. وفي الآونة الأخيرة، أحرزنا تقدماً في مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعمنا الأمم المتحدة في كفاحها ضد هذه المليشيات المستمرة في مهاجمة المدنيين واغتصابهم. وقد كثفنا الجهود الدبلوماسية لاستعادة السلام

في جنوب السودان، ووجود الأمم المتحدة هناك ليس فقط من أجل تقديم إمدادات الطوارئ للسكان المشردين جراء القتال الأخير، ولكن فتحت الأبواب على مصراعيها بطريقة غير مسبوقة بحيث أصبحت قواعدها تصبح جزرا لالتماس الحماية. نُشرت القوات الأفريقية والفرنسية في محاولة لمنع وقوع الفظائع الجماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأذنا بتشكيل لجنة تحقيق على جناح السرعة، والآن نأذن بعملية سلام تابعة للأمم المتحدة للتصدي لكارثة تطل برأسها هناك. ويجب أن نحض على القيام بسرعة بنشر قوات أفريقية وأوروبية وقوات تابعة للأمم المتحدة.

لكن من المنصف ومن غير المريح بدرجة كبيرة في آن واحد أن نسلم بأن نجاحاتنا جزئية وبأن استمرار الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية مدمرة. فبالأمس، حضر العديد منا اجتماعا يتعلق بصيغة آريا حيث شاهدنا صوراً مؤلمة أُخذت في السجون السورية تبين الذبح المنهجي على طريقة المسالخ الصناعية والتجويع القسري الذي قتل ٠٠٠ ١١ محتجز تقريباً. وقد أخذت تلك الصور في ثلاثة مراكز من بين ٥٠ مركزاً للاعتقال في سوريا. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك الضحايا السوريين لهجمات الأسلحة الكيميائية، والأطفال الذين سقطوا بسبب القصف بقنابل البراميل، والناس الذين يتضورون جوعاً حتى الموت في البلدات والقرى المحاصرة، والناس الذين تقوم المجموعات الإرهابية بإعدامهم. بعد عشرين عاماً من اليوم، كيف يمكننا أن نتأمل في إخفاق مجلس الأمن في مساعدة هؤلاء الناس؟ كيف يمكننا أن نبرر مجلساً منقسماً بشأن سوريا بعد ٢٠ عاماً من حادثة رواندا؟

في أحيان كثيرة لا نفعل إلا الترر اليسير، وننتظر طويلاً أو ننتظر إلى تأخذنا الأحداث على حين غرة وينبغي أن لا يدهشنا ذلك. للتحرك قُدماً علينا أن نؤدي وظيفة أفضل تتمثل في مواجهة وهزيمة الذين يمارسون الكراهية. ومن بين عناصر الحماية من الفظائع الجماعية الحيلولة دون تهيئة الظروف التي تمكن من ارتكابها، من قبيل التمييز المتغلغل، والحرمان من الكرامة الإنسانية وسن القوانين التي تحظر التعصب. لا ينبغي لأي استهداف أي أشخاص في العنف لا لسبب إلا لأنهم ولُدوا على هذا النحو أو بسبب معتقداتهم.

في جهودنا المشتركة التي نبذلها للحيلولة دون وقوع الفظائع الجماعية، علينا أن نستخدم استخداماً إبداعياً كل أداة متاحة لنا، من قبيل رصد حقوق الإنسان، والبعثات الدبلوماسية، وتقديم المساعدة الفنية، وحظر الأسلحة، والجزاءات الذكية، وعمليات السلام، والتحقيقات القضائية، ولجان الحقيقة، والمحاكم وغير ذلك من التدابير المصممة لتكون فعالة في محاسبة الجناة الذين يقررون كل يوم المدى الذي يريدون بلوغه. كل يوم يقومون بتحليل لفعالية تكلفة ما يدور في رؤوسهم بشأن ما إذا كانت تكاليف المضي قدما في أفعالهم تتجاوز المنافع التي يرونها في منظورهم الذي يكون معوجاً في معظم الأحيان.

علينا أيضاً أن نكون ابتكاريين في استغلال التكنولوجيا الجديدة من قبيل المركبات الجوية بدون طيار التي يجري وزعها حالياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحتى الرسائل النصية التي تستخدم حالياً للإنذار، ولتتبع تحركات المجموعات الخارجة عن القانون، وجمع الأدلة عن الانتهاكات الجنائية، علينا دائماً ،طبعا، أن نقدم المساعدة للذين بأمس الحاجة إليها.

ويجب علينا أيضا أن نتذكر أن منع وقوع الفظائع الجماعية مسؤولية جماعية تتطلب مساهمات قوية من الجميع. وعلينا بوجه الخصوص أن نقوم بتدريب وتجهيز حفظة السلام الذين يتعرضون للضرر. وينبغي للمزيد من البلدان أن تُدلي بدلوها، سواء من خلال المساهمة بالجنود، أو المدنيين، أو بأي شكل أخر من أشكال المساهمة. إني أردد النقطة التي ذكرها زميلي الرواندي، ومفادها أنه بعد عشرين عاماً من الإبادة

الجماعية في رواندا، علينا أن نمضي إلى ما يتجاوز ما أسماه ''ارتجال الأزمات''. وعلاوة على ذلك، علينا أن نعزز أواصر الثقة بيننا. إن الخلافات التاريخية داخل المجموعات الإقليمية أو بينها لا يجب لها أن تقلل من قدراتنا أو أن تنتقص من استعدادنا للعمل يد واحدة.

أخيرا، علينا أن نطلب من كل دولة أن تنظر فيما إذا كان بوسعها أن تفعل المزيد لإزالة العقبات السياسية التي تعرقل العمل الفعال. ومرة أخرى، حيث تتعرض آلاف الأرواح إلى الخطر في سوريا وفي أماكن أخرى، فإن العرقلة أمر لا يطاق والتعاون حتمية أخلاقية واستراتيجية. بعد ظهر يوم غد ستتاح لنا أيضاً الفرصة لإلقاء الضوء على أهوال ما يجري في ظلام كوريا الشمالية.

إن مهمتنا واضحة وحيوية، ألا وهي أ نضمن بأنه عندما يجتمع خلفاؤنا في هذه القاعة بعد عقدين من الزمن من الآن أن لا يتكلموا عن المزيد من الفرص الضائعة والإخفاقات، بل أن تنم كلماتهم عن الاحترام، احترام الخطوات الشاملة التي اتخذناها معاً لمكافحة ارتكاب الفظائع. فلعلهم يقولون في زمنهم أننا في زمننا تحركنا إلى تجاوز المأزق إلى الوحدة، وإلى تجاوز التذكر إلى التعبئة، وإلى تجاوز الوعود إلى الأعمال الجريئة والمحددة التي تنهي الحروب وتنهي الإبادة الجماعية قبل أن تتسبب في آلام كاوية يمكن أن تتجسد في صرخات الذين تم التخلي عنهم.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، تنضم جمهورية كوريا إلى رواندا والمجتمع الدولي لإحياء الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا. لا يزال يتردد في أفكارنا وضمائرنا صدى ما حدث قبل ٢٠ عاما.

ونشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة التي جاءت في وقتها لكي نتذكر الدروس المستخلصة من ذلك الحدث المأساوي ونستفيد منها. كما نعرب عن تقديرنا لنائب الأمين العام يان إلياسون والسفير كولين كيتنغ اللذين ستساعدنا إحاطتاهما الإعلاميتان على أن نجدد التزامنا بأن ''ذلك لن يتكرر أبدا''.

واستنادا إلى الدروس المستفادة من الإبادة الجماعية في رواندا، تعمل الأمم المتحدة والدول الأعضاء معا لمنع حدوث محنة إنسانية مروعة أخرى. ونحن نبذل جهودا لتعزيز القدرات المؤسسية للمجتمع الدولي على التصدي للجرائم الجسيمة المرتكبة ضد الإنسانية عن طريق نظم العدالة الجنائية الوطنية والدولية. وإنشاء مجلس حقوق الإنسان يمثل خطوة هامة حيث أن بوسعه القيام بدور هام في مجال الإنذار المبكر من خلال المحافظة على اليقظة إزاء أي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وحيال جرائم الفظائع الجماعية. وتمكين مختلف بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم عن طريق تكليفها بولاية أوضح لحماية المدنيين يمثل أيضا خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وثمة دور حفاز لنداءات الأمين العام، بما في ذلك مبادرة ''الحقوق أولا'' وسياسة ''الباب المفتوح''، في تعزيز السلطة المعنوية للأمم المتحدة ونطاق عملياتها. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات يتعين علينا أن نتصدى لها قبل الزعم بأننا قد استفدنا تماما من دروس الماضي في عملنا.

فمن ناحية، لا يزال هناك عمل ينبغي القيام به من أجل تضييق الفجوة بين يأس الناس في الحالات الصعبة وتطلع المجتمع الدولي إلى مساعدتهم. وربما يتمثل أحد السبل الكفيلة بمعالجة هذه التحديات في صياغة خطة دولية لحالات الطوارئ، يمكن اللجوء إليها على وجه السرعة في حالات الأزمات الإنسانية الخطيرة. وتعزيز التعاون الإقليمي والشراكات مع المنظمات غير الحكومية في هذا المجال، مثل المؤتمر الدولي بشأن منع الإبادة الجماعية الذي عُقد مؤخرا في بروكسل، هو سبيل ينبغي الاستمرار في استكشافه.

وطريقة التعامل مع ثقافة الإفلات من العقاب تشكل تحديا كبيرا آخر. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لعمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وينبغي للمجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم للمحكمة لكي تتمكن من الانتهاء من عملها وفقا لاستراتيجية الإنجاز.

وفي سياق أوسع، ينبغي تعزيز التعاون الدولي من أجل تقديم جميع الفارين إلى العدالة. وندعو إلى توفير مزيد من الدعم للمحكمة الجنائية الدولية، وهي آلية العدالة الجنائية الدولية الدائمة الوحيدة.

وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لمسؤولية الدول عن حماية شعوبها ويُنتظر أن تسفر المناقشات الجارية حول المسؤولية عن توفير الحماية عن المزيد من النتائج الملموسة.

وكما تعلمنا بجهد جهيد، فإن نجاح الجهود المبذولة لوقف أفظع الجرائم يتطلب حكمتنا الجماعية وتعاوننا الوثيق. وينبغي لنا أن نوحد قوانا وأن نبذل كل ما في وسعنا لكي لا يتحول التزامنا بأن ”ذلك لن يتكرر أبدا“ إلى استسلام مؤلم آخر لحدوثه ”المرة تلو الأخرى“.

السيدة برسيبال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود، سيدتي الرئيسة، أن أعرب عن تضامن شعب وحكومة الأرجنتين مع شعب وحكومة بلدكم، نيجيريا. إن البشرية ليس لها الحق في أن تعاني.

لا تشارك الأرجنتين في تقديم مشاريع القرارات لأسباب تقنية أو محددة، قد تكون أو لا تكون موجودة في مشروع قرار ما. وكما في هذه الحالة، فإننا نقوم بذلك عندما يكون الهدف من مشروع القرار هو التأكيد على الصلاحية المطلقة والقوة التي لا يرقى إليها الشك لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، ولا سيما تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الفردية للجميع دون تمييز من أي نوع. كما أننا نقوم بذلك لأن تلك هي سياسة الدولة في بلدنا. ونحن نفعل ذلك، كما في هذه الحالة، عندما لا يكون لدينا أي شك في أن المجتمع الدولي يجب أن ينحي دناءته جانبا ليجهر عن يقين بأن السبيل الوحيد لمنع تكرار الجرائم الشنيعة والفادحة مثل الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، ليس في رواندا وحدها وإنما في العالم أجمع، يتمثل في الذاكرة والحقيقة والعدالة وجبر الأضرار. ونحن نفعل ذلك عندما يتعارض عدم القيام بذلك مع واجبنا القانوني والأخلاقي بصفتنا أعضاء في المنظمة وفي مجلس الأمن، ولكن على الأخص بوصفنا رجالا ونساء تجمع بيننا إنسانيتنا المشتركة.

وقد قال مفكر أرجنتيني، عاش هذه الأهوال، إن الإبادة الجماعية هي السياق الذي يُظهر، بطريقة بشعة وقاتمة، الشر المطلق الذي يمكن أن تلحقه القوة الغاشمة بالبشر الآخرين. وجميع أعمال الإبادة الجماعية تثير المسألة الشديدة الأهمية المتمثلة في معرفة الأغوار الحالكة الظلمة للبشرية، وهي الأغوار الموجودة دائما التي نشأت منها جذور مجتمعنا الحالي. وفي الوقت نفسه، نحن نعلم أن جميع المآسي الإنسانية تولد، سواء بشكل جماعي أو فردي، زخما لبداية جديدة. ورواندا تعلم ذلك، مثلما نعلمه نحن، الشعوب التي عانت من أعمال الإبادة الجماعية وإرهاب الدولة والمذابح وعمليات القتل الجماعي. ونحن نعلم أن المأساة تعني بداية جديدة. وهي تتطلب بداية جديدة. وهي فرصة للتفكير من جديد في ما يعنيه بناء المجتمع بالنسبة لنا. ونحن نعلم أن عمليات الانتقال ليست سهلة أو متماثلة، كما نعلم أننا لا نجتازها بنفس الطريقة. وهنا أيضا، لا يمكن للمرء أن يفرض على شعب بناء ذاكرته بطريقة دون غيرها. والسؤال يؤدي إلى آخر، ويبدو أنه لا توجد إجابات محددة. فالذاكرة فريدة، شأنها في ذلك شأن الضحايا. والذاكرة خلاقة.

ولهذا السبب، فإن تذكر الإبادة الجماعية لا يعني تسليط الضوء على مجموعة من التجارب المتشظية أو على قائمة من الفظائع والأحداث العشوائية. وسيكون القيام بذلك أمرا بذيئا. فتذكر الإبادة الجماعية يعني البحث عن مغزى، وذلك لأنه توجد هاوية مخيفة داخل المجتمع وكذلك داخل أنفسنا. وهذه الهاوية تفصلنا عن الماضي الذي يروعنا وعن الفكرة القائلة بأن المستقبل يقتضي منا أن نفكر ونرى ونثق بأن الحياة التي نريد إقامة العدل فيها وبأن العالم الذي نستحق العيش فيه يمكن أن يكونا مختلفين. وعلينا أن نجعل العالم مختلفا، ابتداء من اليوم. ويمكننا أن نفعل ذلك بالحقيقة والذاكرة والعدالة وجبر الأضرار لأن المستقبل بالنسبة لشعوبنا يعني الحاضر الموجود في ذاكرتنا.

وكما سبقت الإشارة إليه، فإن الأرجنتين كانت عضوا في مجلس الأمن في عام ١٩٩٤. وفي ١٦ أيار/مايو من ذلك العام، وبعد عرض تقرير الأمين العام عن الحالة في رواندا (S/1994/565)، لم نتردد في القول (انظر S/PV.3377) إنه منذ أحداث ٦ نيسان/أبريل – أعمال العنف البشع والانتهاكات والذبح المنهجي التي أُطلق لها العنان – وجدت رواندا نفسها في خضم أزمة إنسانية ذات أبعاد هائلة وفي حالة رعب لم يكن لها أي مبرر على الإطلاق.

طالبت الأرجنتين في ذلك الحين، بضرورة إجراء تحقيق شامل في الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق للقانون الإنساني في رواندا، فضلا عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي أذهلت العالم. وخلال شهر تموز/يوليه من نفس العام، عندما أكد التقتيل الجماعي للمجتمعات المحلية والأسر، ليس فقط من أغلبية التوتسي، ولكن أيضا الهوتو وغيرهم ممن استنكروا أعمال العنف والرعب، بأن الفظائع التي ارتكبت في رواندا تصل حد جرائم الإبادة الجماعية، أعلنت الأرجنتين بشكل قاطع بأنه لا ينبغي إخفاء جرائم بهذا الحجم أو التقليل من شأنها، أو أن يفلت مرتكبوها من العقاب.

في هذا السياق، وإحياء لذكرى الضحايا، يشكل هذا التخليد السنوي فرصة ثمينة للتفكير في الأبعاد الثلاثة التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار عندما نتحدث عن الإبادة الجماعية.

أولا، لحماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك التحريض على الكراهية، ثمة وسيلة واحدة هي المنع.

ثانيا، يجب أن نعزز قواعد حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والمؤسسات الديمقراطية والثقافة الاجتماعية التي يبعدنا فيها الاعتراف بالاختلاف والتنوع واحترامهما، نهائيا عن أيديولوجية الكراهية التي لا تنتمي إلى اليسار أو اليمين أو الوسط. فأيديولوجية الكراهية هي أيديولوجية الكراهية، التي تعتبر أن الجحيم هو الآخر. لذلك، يجب علينا ألا نعزز القانون الأساسي فحسب، بل ضميرنا الأخلاقي والأسس المشروعة للمجتمعين الديمقراطيين الوطني والدولي.

ثالثا، فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، فإنني أتذكر بأن والدتي كانت تقتبس كلام القديسة تيريزا، التي قالت بأن المزيد من الدموع قد ذرفت في الصلوات التي استجيب لها، أكثر من تلك التي لم يستجب لها. إننا نعايش هذا الواقع كل يوم. حيث نسمع كل يوم الصلوات تقام والدموع تذرف. ما يهم هو قرارنا الإصغاء، لأن تلك هي أصوات الضحايا. والأمر ليس مجرد مسألة وجود بنية معيارية جيدة أو مؤسسات قانونية قوية وعادلة. إننا بحاجة إلى إجراء تغيير جذري في مفهوم القوة الذي لا يزال مسيطرا. ونحن بحاجة إلى تغيير الممارسات الاجتماعية التي لا تزال تنطوي على التمييز. كما أننا بحاجة إلى تغيير الثقافات السياسية التي لا تزال تقوم على الإذلال.

أشرت أمس، إلى أن العديد من الناس بحاجة إلى رؤية أمر ما حتى يصدقوه، كما قال القديس توماس. ولكن في حالة الإبادة الجماعية، فإننا بحاجة إلى الاعتقاد من أجل أن نرى. بوسعنا أن نأتي إلى هنا مرارا وتكرارا بصلواتنا ودموعنا، ويمكننا الإشارة إلى معاناة الضحايا، ولكن قد لا يعتقد الناس بأن هذه الأمور تشكل إبادة جماعية. وقد يعتقدون بأنه لم تحدث مجزرة. ولهذا السبب، فإننا نرى بأن الواقع يستند إلى وعي حقيقي. وعندما نشعر حقا بالإشمئزاز من العنف كوسيلة لحسم الصراع ؛ وعندما نتمرد سلميا ضد استخدام القوة الساحقة لحسم الصراع بالسلاح، أو باستخدام الوسائل الاقتصادية للإذلال، لن تشكل اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، نصا قانونيا ممتازا فحسب، بل ستلزمنا وتفرض علينا اتخاذ إجراءات، وأيضا واقعا للبشرية جمعاء.

وأود التركيز من بين الأبعاد الثلاثة المتمثلة في تعزيز المعايير وثقافة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ومكافحة الإفلات من العقاب، على بعد المنع. لقد دعانا الأمين العام والسيد إلياسون، الذي أشكره على حضوره خلال هذه الجلسة، إلى الاجتماع بشأن موضوع ليس مجرد شعار؛ بل إنه دعوة لوضع الحقوق في الصدارة. ولأنه ليس شعارا وهذه ليست مجرد كلمات، يجب أن نهتم بهذه الدعوة. ووضع الحقوق في الصدارة ليس مرادفا؛ بل هو مناقض لوضع الخلافات على السلطة أولا. ويتجلى في جعل حقوق الإنسان لجميع البشر في الصدارة.

إن المنع يعني الاضطلاع بالمسؤولية عن الحماية. والحماية تعني الإصغاء للأشخاص والمنظمات الإقليمية وشعوب كل الدول، التي يمكن أن تتكلم عن تجربتها، وليس الاطلاع على مجرد وثائق، صادرة عن أبراج عاجية، تتخيل الأوضاع التي يعيشها الآخرون. كما يتمثل المنع في الاستمرار في تعزيز القانون الدولي لحقوق الإنسان. وهو التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي قمنا بصياغتها مع فرنسا. والمنع يعني أيضا الاعتراف بالحق في معرفة الحقيقة كحق من الحقوق. ويعني المنع كذلك تعزيز لا تدمير المحكمة الجنائية الدولية، بحيث تكون أكثر إنصافا واتساقا وفعالية.

وأود أن أختتم بالتأكيد على المنع في المجتمعات التي عانت من الإبادة الجماعية. ماذا بوسعنا فعله في أعقابها ؟ كيف يمكننا تصور المستقبل؟ كيف يمكننا أن نثق في المستقبل؟ كيف يمكن لمجتمع ما، ليس الأفراد، بل المجتمع ككل، التخلص من الفترة التي سقط فيها ضحية لها؟ هل بقي على قيد الحياة جراء ممارسته المزيد من العقاب أو من خلال إنفاذه المزيد من حقوق الإنسان ؟ من خلال المزيد من القمع أو من خلال المزيد من الحرية ؟ من خلال المزيد من التمييز أو المزيد من المساواة؟

إذا كان منع تكرار ارتكاب إبادة جماعية في جميع المجتمعات التي حصلت فيها،يقوم على سيناريو سياسي واجتماعي، تستمر فيه ثقافة الخوف، وترسخه وسائل الإعلام، وتطغى فيه علينا ثقافة الشك في ذوي البشرة السمراء، والشباب، والفقراء أو المهاجرين، فذلك يعني أن الاتجاهات العقابية سوف تزداد، وبأن المجازر ستتكرر. فلننظر في حال السجناء في جميع بلداننا وكيف دخلوا إليها. وما دام القمع هو الرد على ما نعتبره تهديدا محتملا، فإننا سنبرر ارتكاب إبادات جماعية جديدة.

ويقول تشيستيرتون في أحد الفصول أن رجال الشرطة يجب أن يكونوا فلاسفة. والأمر لا يتعلق بمجرد البحث عن المجرمين في مخابئهم، على حد تعبيره؛ ولا يتعلق الأمر بمجرد احتجاز اللصوص لكي نعيش في سلام. ويجب على المرء أن يجوب الصالات الراقية ليعثر على المتشائمين. من هم

المتشائمون؟ هم من لديهم أفكار مريعة تؤدي إلى التزمت والتعصب والإعتقاد أن جهنم هي الآخر. وبالتالي، ليس هناك أي نسبية أخلاقية مجدية عندما نتكلم عن حقوق الإنسان، فلا يمكننا أن نتكلم عن النسبية الثقافية إلا استنادا إلى حقوق الإنسان. ولا يمكن أن يكون هناك أي إفلات من العقاب عندما نتكلم عن انتهاكات حقوق الإنسان لأنها لا تتعلق بالرأي. وكثيرا ما تكلمنا عن هذا الأمر.

وأود أن أقوم بالتفاتة تخليدا للذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا وإعرابا عن الشكر لسفير رواندا. إنني أحمل لسفير وشعب رواندا، بالنيابة عن منظمات حقوق الإنسان وباسم بلدي وحكومته، رمزا لكفاحنا ضد المتشائمين، لأن هناك يكمن أملنا. لدي منديل أمهات وجدات ساحة أيار/مايو. لكنه ليس بمنديل في واقع الأمر؛ بل هو حِفَاضُ الرضع الذين اختُطِفُوا أو ولدوا في معسكرات الاعتقال.

لم نكن ضحايا أبدا؛ ولم نكن أبدا متشائمين. وسنعمل على الدوام لنكفل أن السلطة لن تهيمننا وأن العالم ربما يصير عالمنا.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رواندا على تنظيمها لهذه اللحظة للتجمع وتخليد ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية. وستمكننا الإحاطتان الإعلاميتان اللتان أدلى بهما السيد إلياسون والسيد كيتينغ من استخلاص درس من الماضي بغية تحسين إجراءاتنا في المستقبل.

وفي يوم الحداد هذا، تود فرنسا أن تشيد بجميع ضحايا الإبادة الجماعية. فقد ذُبح أكثر من مليون من الأشخاص الأبرياء لأنهم كانوا من التوتسي أو لأنهم كانوا يعارضون الجنون الإجرامي لأيديوليوجية ونظام سياسيين. واقترفت الفظاعات الجماعية من لدن المليشيات والقوات المسلحة والمدنيين، في انتهاك لكل مبدأ من مبادىء الإنسانية. وكانت محطات الاذاعة تبث خطاب الكراهية الذي سيظل عالقا في أذهاننا إلى الأبد. كما نشيد بأفراد الخوذات الزرقاء ال ١٥ التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا الذين قُتلوا أثناء أدائهم لواجبهم. ولم يكن بمقدور المجتمع الدولي أن يمنع الإبادة الجماعية أو يوقفها. ولم يتخذ المجلس إجراء لا بعد فوات الأوان ولم يبذل جهدا كافيا. وعلى الرغم من ذلك، فإن أولى التحذيرات كانت قد أطلقت فعلا، أولها في بلاغ من الفريق داليز في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

وقبل ١٤ عاما، اجتمعنا في مجلس الأمن للاستفادة من فشلنا الجماعي. وقد طلبنا حينئذ إلى الأمين العام أن يعد خطة عمل لمنع الإبادة الجماعية. وقد تعززت منذئذ آلياتنا الوقائية. وعلى غرار زميلتي الأرجنتينية، فإنني سأعاود تناول هذا الموضوع الذي عالجته بإحساس مرهف وبكل استبصار.

إن المنع يعني أولا وقبل كل الشيء الإنذار. وقد كان من بين أول جوانب التقدم صوب تحقيق ذلك الهدف إنشاء مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، بقيادة السيد أداما دييِنغ. وبتكليف صادر بموجب القرار ١٣٦٦ (٢٠٠١)، يعمل مكتبه كآلية للإنذار المبكر السريع لدى الأمين العام ومجلس الأمن، من خلال إثارة انتباههما إلى أي حالة قد تتفاقم لتصير إبادة جماعية. وقد أسهمت الأحاطات الإعلامية التي قدمها السيد دييِنغ إلى مجلس الأمن بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية في توعية المجتمع الدولي لكي يتسنى له اتخاذ إجراء عاجل لمنع ارتكاب هذه الجرائم. ويجب علينا أن نواصل إشراكه في أعمالنا.

والمنع هو أن نتخذ إجراء أيضا. وتمثل المؤشر الثاني على إحراز التقدم في اعتماد رؤساء الدول والحكومات عام ٢٠٠٥ لمفهوم المسؤولية عن الحماية. فعندما لا يكون بمقدور الحكومة أن تضطلع بالمسؤولية عن الحماية او تكون غير راغبة في ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتولى تلك المسؤولية، بما في ذلك من خلال اتخاذ إجراء حازم وفي الوقت المناسب. وتشارك

فرنسا حاليا في عملية في مالي وجمهورية أفريقا الوسطى، بناء على طلب من سلطات البلدين وبموجب ولاية صادرة عن المجلس، بغية مساعدة السكان المعرضين للخطر. وفي هذين البلدين وجمهورية الكونغو الديمقراطية، أصدر المجلس ولاية لحماية المدنيين من قبيل الولايات التي كانت تفتقر إليها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في عام ١٩٩٤. ويجب على المجلس أن يواصل الاضطلاع بكامل دوره في تنفيذ المسؤولية عن الحماية. وباعتبار فرنسا عضوا في مجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية، فإنها تؤيد ذلك.

والمنع هو تقديم الجناة إلى العدالة. واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي اعتمدت في عام ١٩٤٨، مهدت السبيل لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية؛ وبعد ذلك بـ ٥٨ عاما، اعتمدنا أخيرا نظام روما الأساسي. وفي غضون ذلك، مكنت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من تحقيق التقدم فيما يتعلق بتحقيق العدالة. وكانت أول محكمة تقر بأن أعمال العنف الجنسي يمكن أن تكون أعمال إبادة جماعية. ومنذئذ، يستخدم ذلك الاجتهاد القضائي. وتظل عاملا أساسيا للذاكرة وجبر الضرر في عمليات المصالحة التي يمكن أن تسهم في تفادي دورة الأعمال الانتقامية. والمحكمة الجنائية الدولية محكمة دائمة وعملية. وعندما تقترف الفظائع، مثلما يقع اليوم في سوريا، فليس هناك أي مبرر لعدم اتخاذ إجراء. ويمكن للمجلس أن يحيل الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن الحالات المأساوية مثل الحالة في سوريا اليوم، تذكر بالضرورة المستمرة لتحسين إجراءاتنا. وفي ذلك الصدد، أرحب بمبادرات الأمين العام، بما في ذلك سياسته العامة المتمثلة في تسريع العناية وتحديد الاتصال بمن صدرت في حقهم مذكرات إعتقال أو مذكرة للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ويجب على المنظمة أن تكون قدوة. ويجب حشد جميع الوسائل آلياتنا المعنية بحقوق الإنسان؛ وشبكات نقاط الاتصال المعنية بالمسؤولية عن الحماية، التي نشارك فيها؛ وجلساتنا في مجلس الأمن التي تستشرف آفاق المستقبل، وتمثل جزءا لا يتجزأ من جهود الدبلوماسية الوقائية لدينا التي ينبغي أن تنظم على نحو منتظم.

إن الحالات المأساوية تقع على الرغم من الإنذار المبكر والإجراءات الوقاية. والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب تقترف أمام أعيننا، بينما يظل مجلس الأمن مشلولا جراء استخدام حق النقض. ولذلك السبب تعمل فرنسا على وضع مدونة سلوك طوعية للأعضاء الخمسة الدائمين من أجل تحديد استخدام حق النقض عندما ترتكب هذه الجرائم. ونحن مدينون بذلك على نحو خاص للشعب السوري.

وقد دعا رفاييل ليمكين قبل ٧٠ عاما إلى التعاون الدولي من أجل تحرير البشرية من آفة يصدم طابعها الخبيث واللاأخلاقي واللاإنساني ضمير الإنسانية. وقد حاول زميلي الأردني في بيانه الرائع أن يعزي هذه الآفة إلى الخوف. قد يكون على حق تماما، لكن بشاعة الجريمة وهولها تبلغ مستوى خارقا للعادة عندما تلامس الشر الذي يوسوس في صدر كل واحد منا. وسواء كنا مسيحيين أم لا، من الصعب ألا نفكر في الخطيئة الأصلية المتأصلة في طبع بني البشر.

واليوم، تخلد فرنسا ذكرى جميع ضحايا الإبادة الجماعية، وتؤكد مجددا التزامها ببذل كل ما بوسعها لكفالة الاستفادة من دروس وأخطاء الماضي وعدم تكرار هذه الفظائع، لأن هذه المآسي ما زالت قائمة وممكنة.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، أود أن أشكرك، سيدتي الرئيسة، على تنظيم إحاطة اليوم الإعلامية بشأن منع الإبادة الجماعية ومكافحتها.

كما أشكر نائب الأمين العام والسفير كولين كيتينغ عل بيانيهما الثاقبين.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا، فإن هذه الإحاطة الإعلامية فرصة مواتية لكي نقوم جميعا بالتفكير في الدروس التي استخلصناها وطبقناها، أو التي لم نطبقها، منذ وقوع تلك المأساة الفظيعة. وفي أعقاب خروج المجتمع الدولي من فظائع الحرب العالمية الثانية، قام باعتماد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في عام ١٩٤٨. لكن منذئذ والفجوة آخذة في الاتساع بين النية والتنفيذ، متسببة في عواقب مأساوية. فالأسماء مثل الخمير الحمر وسريبرينيتشا ورواندا، في جملة أسماء أخرى، تستحضر حالات فشل المجتمع الدولي فشلا ذريعا في وقف المذابح والإبادات الجماعية.

قبل ٢٠ عاما في رواندا، ذُبح ما لا يقل عن ٨٠٠ ٠٠٠ شخص خلال أسابيع معدودة. ومن واجبنا الأخلاقي بوصفنا بشرا أن نبقي على ذكرى تلك المأساة حية للأجيال القادمة، وذلك بغرض التثقيف والمنع والحماية. وليس بوسعنا أن نعيد ضحايا تلك الفظائع التي لا توصف إلى الحياة. ولكن يمكننا، بل ويجب علينا، تخليد ذكراهم من خلال التعلم من إخفاقات الماضي وتطبيق الدروس المستفادة، حفاظا على أرواح أولئك الذين لا يزال من الممكن إنقاذهم.

والدرس الأهم الذي تعلمناه من الإبادة الجماعية في رواندا هو أن منع حدوثها كان أمرا ممكنا، وهو ما شهد عليه السفير كيتنغ ببلاغة في وقت سابق من صباح اليوم. فقد كان هناك الكثير من الدلائل التحذيرية المبكرة على أن المأساة توشك أن تحدث، ولكن جرى تجاهلها بصورة منهجية. ولم تُتخذ الإجراءات اللازمة، أو أنه لم يتم اتخاذ سوى إجراءات قليلة جدا وبعد فوات الأوان. ومن ثم، فقد وقعت المجازر، لتبيد نحو ٢٠ في المائة من مجموع سكان رواندا و ٧٠ في المائة من أبناء التوتسي. وبعد سنة من ذلك، وقعت فظائع بشعة مرة أخرى، ولكن في سريبرينيتسا هذه المرة.

وقد قطع المجتمع الدولي شوطا طويلا منذ ذلك الحين. ففي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أيدت الدول الأعضاء مفهوم المسؤولية عن توفير الحماية. وأُنشئت مكاتب للإنذار المبكر داخل هيكل الأمم المتحدة. وعُين مستشاران خاصان للأمين العام معنيان بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية. ونثني على المستشارين الخاصين لما أبدياه من تفان وتصميم في الاضطلاع بمهامهما لإنقاذ الأرواح. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تعزيز القدرات في مجالي الوساطة الدبلوماسية الوقائية، فيما عززت المنظمات الإقليمية تعاونها مع الأمم المتحدة في سبيل تحقيق هذه الغاية. وواصل حفظ السلام تطوره لتصبح حماية المدنيين جزءا لا يتجزأ من ولايات حفظ السلام اليوم. ووسع مجلس الأمن نطاق أدواته بوضع صكوك من قبيل استكشاف الآفاق، والتي يمكن، إذا استُخدمت بصورة منهجية، أن تسهم إسهاما كبيرا في الإنذار المبكر والمنع.

وتتمثل أحدث لبنة من لبنات بناء الإجراءات الوقائية في مبادرة ”الحقوق أولا“ الرامية إلى تعزيز الاستجابة المبكرة والاستعداد التنظيمي في مجال التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، والتي نعلم جيدا أنها تشكل علامات إنذار مبكر رئيسية لنشوب الصراع والفظائع المحتمل حدوثها. وفي ظل وجود جميع تلك الآليات والصكوك، فإن العالم اليوم في وضع أفضل بكثير مما كان عليه قبل ٢٠ عاما من منظور القدرة على منع وقوع الفظائع الجماعية والإبادة الجماعية. ومع ذلك، فإننا جميعا شهود على القصة المروعة لمعاناة السكان المدنيين في سوريا فيما قد دخل الصراع عامه الرابع. وفي أواخر العام الماضي، كان على المجلس اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز جهود الحماية في جنوب السودان.

وفي الوقت نفسه، كانت فصول حالة إنسانية متردية للغاية تتابع في جمهورية أفريقيا الوسطى، لتبلغ مستويات جديدة من الوحشية ولتودي بحياة أعداد كبيرة من السكان المسلمين في ذلك البلد. ونرحب بقرار مجلس الأمن الخاص بإنشاء بعثة حفاظ سلام تابعة للأمم المتحدة هناك لتعزيز جهود الحماية التي تبذلها بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سانغاري. ولو قُدر لأولئك الذين ضُربوا بوحشية حتى الموت أو لقوا حتفهم جوعا أو عُذبوا أو شُوهوا وتُركت جثثهم لتتعفن على جانب الطريق، أو تعرضوا للاختفاء القسري أو شُردوا بشكل جماعي، وكل ذلك بسبب انتمائهم العرقي أو ديانتهم أو عقيدتهم في مناطق الصراع هذه وغيرها في جميع أنحاء العالم – أن يتكلموا لقالوا إنه حتى في يومنا هذا، لم يُتخذ سوى القليل جدا من الإجراءات وبعد فوات الأوان لحمايتهم.

وكل ذلك يدل على أنه يلزم إحراز مزيد من التقدم في التطبيق العملي لمفهوم المسؤولية عن توفير الحماية، الذي يشكل أهم المبادئ التي ظهرت على الساحة الدولية منذ عقود وأكثرها ابتكارا، كما قالت لويز أربور. ومنع الإبادة الجماعية أمر ممكن إذا توفرت المعلومات الكافية والتعبئة والشجاعة ولكن، أولا وقبل شيء، الإرادة السياسية. ويجب علينا، كمجتمع دولي، تنمية تلك الإرادة السياسية وبنائها وإلا فإنه حتى أفضل المفاهيم والاتفاقيات ستعجز عن حماية العالم من الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

ولا بد من الوفاء بالمسؤولية عن توفير الحماية التي التزمت بها الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٥ والعمل استنادا إليها باستمرار. وتتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها، بما في ذلك من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان واتخاذ تدابير وقائية مثل مكافحة التحريض والتطرف والخطب المفعمة بالكراهية والتعصب والتمييز، وكذلك من خلال الخضوع للمساءلة أمام مواطنيها. ويتمثل عنصر بالغ الأهمية في مجال منع الفظائع الجماعية في وجود مؤسسات وطنية شرعية تخضع للمساءلة وتشمل الجميع وتتمتع بالمصداقية في أعين سكان البلد، فضلا عن وجود أساس موات يتمثل في سيادة القانون والحوكمة الرشيدة واحترام جميع حقوق الإنسان للسكان قاطبة. ويجب أن نضيف إلى ذلك العدالة والمساءلة. فلا بد من ضمان المساءلة على الصعيدين الوطني والدولي من خلال دعم قرارات المحاكم المحلية والمحاكم الدولية. وإذا لم تتم إقامة العدل وأفلت الجناة من العقاب، فإنهم سيواصلون القتل والتشويه والاغتصاب وارتكاب الفظائع.

ومن خلال المحاكم الجنائية الدولية المخصصة ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية، التي تستحق دعمنا الكامل، يوجه المجتمع الدولي إنذارا صارما لجميع الجناة بأنه لا مفر من العقاب. وهذا في حد ذاته يشكل رادعا هاما لأولئك الذين ربما يفكرون في المشاركة في أعمال العنف. وفي هذا الصدد، قامت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بعمل هام في السعي إلى إقامة العدل وأرست سوابق هامة في تطوير القانون الجنائي الدولي، مثل النظر للمرة الأولى على الإطلاق في قضية تتعلق بجريمة اغتصاب باعتبارها عملا من أعمال الحرب. وأحيل عدد كبير من مرتكبي الإبادة الجماعية في رواندا، بما في ذلك مسؤولون سابقون رفيعو المستوى، إلى القضاء. وهذا الوضع ينبغي أن يكون القاعدة وليس الاستثناء. ومن دواعي الأسف أن إغلاق ملف القضايا من خلال إقامة العدل لا يزال أمرا بعيد المنال بالنسبة للكثيرين من ضحايا الجرائم التي يعجز عنها الوصف في جميع أنحاء العالم.

واليوم، ومن خلال اتخاذ القرار ٢١٥٠ (٢١٠٤) إحياء للذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية، فإننا نقف إلى جانب شعب رواندا في الترحم على الضحايا وفي الإعراب عن التضامن مع الناجين. والمجتمع الدولي يتحمل واجبا

ومسؤولية أخلاقية عن التأكد من أن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية لا مكان لها في القرن الحادي والعشرين.

السيدة ساباغ مونيوث دي لا بينيا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): نشكر نيجيريا على تنظيم هذه الجلسة الهامة في إطار أنشطة إحياء الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا التي نتذكر اليوم ضحاياها، ومنهم العديد من الأطفال، ببالغ الاحترام والتضامن. ونقدر البيان الذي أدلى به نائب الأمين العام يان إلياسون ونعرب، من خلاله، عن التقدير لالتزام الأمين العام في هذا المجال. ونحن ممتنون بصفة خاصة للسفير كيتنغ على التذكرة التي قدمها لنا وعلى كلماته حول الدروس المستفادة التي ينبغي أن نفكر فيها اليوم.

لقد كان لبلدي شرف المشاركة في مراسم إحياء الذكرى التي أقيمت في كيغالي في ٧ نيسان/أبريل. وفي ذلك الوقت، أعربنا عن تضامننا مع شعب رواندا. ونود أن نعرب مرة أخرى عن امتناننا لدعوتنا إلى تلك المراسم التي وصفها مبعوثنا الخاص بأنها تجربة قوية من المنظورين الإنساني والمهني.

وخطورة جريمة الإبادة الجماعية والإدانة العامة لها يتيحان لنا أن نفهم أنه لم تمض سوى أربع سنوات على صياغة الخبير القانوني ليمكين لمصطلح الإبادة الجماعية إلا وكانت اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها قد اعتُمدت، وهي الاتفاقية التي تلتزم الدول الأطراف بموجبها بمنع هذه الجريمة والمعاقبة عليها في زمن السلم أو الحرب. وقضت محكمة العدل الدولية بأن تلك الالتزامات تمتد حتى لتشمل الدول غير الأطراف في الاتفاقية لأنها التزامات ذات حجية مطلقة تجاه الكافة.

والإبادة الجماعية هي نتاج لانقسام المجتمعات حيث يسود شعور بالإقصاء، يؤدي إلى تفاقمه اتخاذ إجراءات ضد فئات معينة، الأمر الذي يهيئ ظروفا مواتية لارتكاب هذه الجريمة. وغالبا ما يشكل هذا الغياب لاحترام حقوق الإنسان علامة إنذار، إلا أن ذلك يتطلب أن يكون لدى السلطات الوطنية والدولية الإرادة السياسية اللازمة للرصد والإدانة، كما ذكر العديد من المتكلمين الآخرين بالفعل. وفي هذا الصدد، نحن نشدد على مبادرة ”الحقوق أولا“ التي أطلقها الأمين العام لأنها تعيد تأكيد الدور المحوري لحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك على أهمية العمل الذي يضطلع به مكتبا المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية والمستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية، واللذين يقومان بدور وقائي حيوي.

إن المنع أمر ممكن وينبغي أن يشكل جزءا محوريا من مسؤوليات المجلس والمجتمع الدولي. وثمة مجال هنا لممارسة الدبلوماسية الوقائية وتحقيق الكفاءة في استخدام آليات الإنذار المبكر القائمة. وإذ نسعى إلى تحقيق هذا الهدف، فإننا نعترف بالدور الذي تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن دور الزعماء المحليين والدينيين والنساء والشباب والمجتمع المدني ووسائط الإعلام.

يجب أن نحسن التنسيق والتعاون مع هذه الجهات. والتعاون الدولي ضروري لتحقيق هذه الغاية. ومن الأمثلة التي يمكن النظر فيها إنشاء اللجان الوطنية لمنع الإبادة الجماعية، والجهود التي يبذلها في هذا الصدد المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، المشار إليها في الاجتماع بصيغة آريا بشأن الحوار بين المجتمعات المحلية ومنع الجريمة، المؤرخ ١٤ آذار/مارس.

ستجعل زيادة الالتزام بتعزيز سيادة القانون واحترام القانون الدولي، لا سيما حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، من الممكن تحسين مستويات الشمول واحترام التنوع، والتنمية والعدالة الاجتماعية، وبالتالي التعامل مع الأسباب

الجذرية لهذه الصراعات، كما أشار إلى ذلك الممثل الدائم لرواندا.

وتتحمل كل دولة المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها من الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان. ويجب أن يقف المجتمع الدولي إلى جانب الدول الأعضاء وأن يدعمها عندما لا تفي، عمداً أو بسبب عجزها الواضح، بواجبها في إطار مفهوم المسؤولية عن الحماية، المنصوص عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠). عقدت شيلي سلسلة من الحلقات الدراسية والاجتماعات محلياً في سياق التزامها بمفهوم المسؤولية عن الحماية وطابعه الوقائي. وفي هذا العام، يحدونا الأمل في أن نعقد حلقة دراسية جديدة للتوعية على الصعيد المشترك بين القطاعات بالتعاون مع المركز العالمي للمسؤولية عن توفير الحماية.

ثمة جانب رئيسي آخر هو الحاجة إلى الآليات الدولية و/أو المحاكم لكفالة المساءلة، ما يحول بالتالي دون الإفلات من العقاب، ويوفر، في الوقت نفسه، أداة للردع ومنع ارتكاب الجرائم في المستقبل. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للدور الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. كما ننوه بدور المحكمة الجنائية الدولية، التي أنشئت بموجب نظام روما الأساسي، وتشكل أحد أهم التطورات في مجال العدالة الجنائية الدولية في السنوات الخمسين الماضية، لأنها المحكمة الدائمة الوحيدة من نوعها التي تكمل الولايات القضائية الجنائية الوطنية المنشأة من أجل التعامل مع عدة جرائم من بينها جريمة الإبادة الجماعية. وبالنظر إلى طابع المحكمة التكاملي، يجب على الدول التعاون معها ليتسنى لها الاضطلاع بولايتها على نحو كامل.

وفي الختام، تود شيلي أن تجدد الدعوة التي أطلقناها في الجمعية العامة وناشدنا فيها البلدان التي تملك حق النقض الامتناع عن استخدامه في حالات الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب، أو الإبادة الجماعية، أو التطهير العرقي، لأن ذلك ينتقص من فعالية المجلس في دعمه لأهم المبادئ والقيم الإنسانية. ونحث مجلس الأمن، لا سيما أعضاؤه الدائمون، على تحمل تلك المسؤولية. ويجب ألا ننسى حالات الفشل في السنوات الأخيرة والحالات المعقدة التي تواجهنا اليوم. ولنربأ بأنفسنا من أن نتصرف بعد فوات الأوان.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تقدم البشرية يتأتى تدرّجاً. وهو وليد الفشل وقوة الاستجابة له. ينطوي الفشل دائما على دروس مستفادة. ويظل تقاعس الأمم المتحدة في مواجهة الأحداث التي وقعت في عام ١٩٩٤ في رواندا واحدة من أحلك حالات الفشل في الأمم المتحدة. وبالرغم من الإنذارات المبكرة ذات المصداقية، والجهود اليائسة التي بذلتها بلدان مثل نيوزيلندا وبعض الأعضاء المنتخبين الآخرين في المجلس التي حاولت إقناع المجلس بنشر قوات إضافية تابعة للأمم المتحدة في رواندا، فقد بؤنا جميعاً بالفشل. الآن، بعد ٢٠ سنة مضت على قولنا ”لن يتكرر ذلك أبدا“، ها نحن نشهد جرائم فظيعة ترتكب في أماكن مثل سوريا وجمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي ألا نكون بحاجة إلى تذكير إضافي بأن ثمة الكثير مما يتعين علينا عمله.

ما قام به المجلس الأسبوع الماضي من الإذن ببعثة جديدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بمهمة جوهرية هي حماية المدنيين، يرسل رسالة واضحة مفادها أن الانتهاكات والفظائع الوحشية يجب أن تتوقف. لقد تصرف المجلس وفعل الشيء الصحيح، مثلما فعلت القوات الفرنسية والأفريقية. بيد أن الحالة يمكن أن تفلت بسهولة من أيدينا وتنحدر إلى المزيد من الفوضى. لقد كانت نذر الإبادة الجماعية والفظائع الأخرى واضحة للعيان. من المرجح دائماً أن تكون الوقاية هي مهمتنا الأكثر صعوبة. لا يجب أن يكون اهتمامنا مستمراً

فحسب، بل يجب أن يكون فعالاً وسريعاً أيضاً. وما زالت هناك دروس يتعين علينا أن نتعلمها.

ويجب أن يتصرف المجلس ليتصدى للفظائع التي ترتكب على نطاق واسع في سوريا، بما في ذلك التعذيب المتواتر والواسع النطاق والاستهداف المتعمد للمدنيين من جانب النظام كجزء من إستراتيجيته العسكرية. وقد طال انتظارنا لإحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، نرحب جداً بالاقتراح الفرنسي الذي يدعو الأعضاء الدائمين إلى التخلي طواعية عن حق النقض في حالات جرائم الفظائع الجماعية. وينبغي تأييده، وعلينا أن ننظرفيه بجدية.

لقد شكل التأييد الإجماعي الذي أعرب عنه رؤساء الدول والحكومات للمسؤولية عن الحماية في عام ٢٠٠٥ اعترافاً مدوياً بأن علينا، في المجتمع ومجلس الأمن، بالرغم من تحمل الدول المسؤولية الأولية عن حماية سكانها من الفظائع الجماعية، أن نوفر الحماية حين تعجز الحكومات الوطنية عجزاً واضحاً عن القيام بذلك. بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية، التي تتألف من ٤٥ دولة في المجموع، من بينهم ١٠ من أعضاء المجلس، نرحب بالإشارات إلى أصدقاء المسؤولية عن الحماية في القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤)، الذي اتخذناه للتو. وفي حين يشكل ذلك استجابة معيارية ضرورية لحالات فشلنا السابقة، فإن التحدي، كما هو الحال دائما، يكمن في التنفيذ. يجب أن نبذل كل ما في وسعنا لتفعيل مجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية.

وكما نفهم الآن، فإن الإبادة الجماعية في رواندا لم تبدأ بارتكاب المذابح في الكنائس بل بخطابات البغضاء والتمييز والتهميش. ويسلط ذلك الضوء على حقيقة أن من الممكن تحديد وتنفيذ سياسة هدفها منع ارتكاب الأعمال الوحشية، وبالتالي يتسنى التصدي لعوامل الخطر قبل أن تتحول الحالة إلى أزمة تنتج عنها فظائع جماعية. وكما ذكّرنا نائب الأمين العام هذا الصباح، مثلما أن الإبادة الجماعية ممنهجة ومخطط لها، فإن العمل لمنع وقوعها يجب أن يكون مخططاً له وممنهجاً. تتطلب الوقاية تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وبناء المؤسسات، وكفالة الحوكمة الرشيد، ومكافحة التمييز، وكفالة مشاركة المرأة، ومشاركة الشباب على وجه الخصوص. وفي اعتقادي سوف تكون البطالة بين الشباب وإقصاؤهم التحدي الأصعب لنا جميعا خلال العقود المقبلة.

تتطلب الوقاية أيضا وجود مجتمع مدني قوي ومنظمات غير حكومية وبرلمانات ووسائط إعلام. يمكن أن تكون التشريعات الوطنية من الأدوات الفعالة، والتعليم حاسماً. ويمكن أن يساعد تعيين جهة اتصال على الصعيد الوطني معنية بالمسؤولية عن الحماية داخل البلدان عاملاً يساعد على إدماج منظور لمنع ارتكاب الفظائع في السياسات الوطنية. ويمكن أن تشكل جهات الاتصال شبكات فعالة للمساعدة في منع ارتكاب الجرائم الوحشية، لا سيما في المناطق القابلة لاشتعال الصراعات. لقد اشتركت أستراليا، جنبا إلى جنب مع غانا، وكوستاريكا، والدانمرك، في تيسير مبادرة جهات الاتصال التابعة المعنية بالمسؤولية عن الحماية. ونشجع الدول الأعضاء التي لم تعين جهة اتصال على القيام بذلك.

وكما قال الآخرون، وكما نعلم جميعا، آليات الإنذار المبكر الفعال ضرورية، بطبيعة الحال. من المهام الثابتة للمستشارَين الخاصَين للأمين العام المعنيين بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية أن يراقبا النذر الأولية لجرائم الفظائع الجماعية، وأن يدقا ناقوس الخطر، عند الاقتضاء، وأن يعملا مع الدول والمنظمات الإقليمية على تعزيز جهودها في مجال الوقاية. وينبغي أن يتلقى المجلس إحاطات إعلامية أكثر تواترا من كلا المستشارين الخاصين. وينبغي أن نبرمج لدورات استكشافية منتظمة وجادة لا تتعرض لرقابة الديناميات

السياسية الخاصة بالمجلس. والدور القيادي للأمين العام بالغ الأهمية في هذه المسألة.

وينبغي للمجلس أن يدعم مبادرة ”الحقوق أولا“ البالغة الأهمية، فنحن نعرف الآن أن انتهاكات حقوق الإنسان تؤدي في كثير من الأحيان دور ”عصافير الكناري في مناجم الفحم“. نشاهد ذلك في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسنتلقى إحاطة بهذا الشأن من لجنة التحقيق في حقوق الإنسان خلال الاجتماع بصيغة آريا غداً. وينبغي أيضا أن ندعم عمليات حفظ السلام بولايات قوية. ويجب أن تكون حماية المدنيين دائماً في صميم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لكفالة السلام.

يبين استخدام قواعد حفظ السلام في جنوب السودان مؤخرا لإيواء الفارين من العنف نوع الخطوات الملموسة التي يمكن أن تحدث فرقا حقيقيا وتنقذ الأرواح في الميدان. إنه لا يبين ما يحتاجه اليائسون الفارون من الأعمال الوحشية فحسب، بل وما يتوقعونه بحق من الأمم المتحدة. وكما قال داغ همرشولد، الأمم المتحدة ليست موجودة لتأخذ الناس إلى الجنة، بل نحن هنا لإنقاذ الناس من الجحيم. إن وصول المساعدات الإنسانية بحد ذاته عنصر حيوي في الكيفية التي يجب أن نتناول بها حفظ السلام.

وأخيرا، على المجلس أن يواصل على الدوام دعم الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب، بما في ذلك الجهود التي تبذلها المحاكم والهيئات القضائية الجنائية الدولية المخصصة والمحكمة الجنائية الدولية. نحن نرى أدلة على أن آليات العدالة الجنائية الدولية يمكن أن تشكل رادعا قويا، لكن تحقيق ذلك يتطلب دعما دوليا قويا. ينبغي أن يكون من البديهي أن يقدم المجلس الدعم إلى المحكمة الجنائية الدولية حيثما يكون المجلس نفسه أحال حالة ما إلى المحكمة.

وفي الختام، أود أن أذكر أن قائد قوة الأمم المتحدة الفريق أول روميو داليبه، البطل، وصف في كتابه عن أعمال الإبادة الجماعية في رواندا، بعنوان مصافحة الشيطان، على نحو تقشعر له الأبدان آليات الإبادة الجماعية – عمليات القتل الفعلية – بأنها أشغال شاقة. يحتاج قتل مليون شخص خلال ١٠٠ يوم إلى جهد جبار. وبالمثل، فإن الأمر يحتاج منا اليوم إلى جهد جبار، عمل شاق في المجلس، لمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية. إن تجديد العزم المشترك، من خلال مناسبات كهذه المناقشة، أمر ضروري، لكن تجديده أمر سهل جدا ولا يكفي أبدا.

وكما اختتم السفير كولن كيتنغ تعليقاته هذا الصباح – وكلمات كولن تستحق التكرار – إن أردنا حقا نجاح جهود المنع، فنحن عندئذ بحاجة إلى تحسين الآليات السياسية والتشغيلية والمالية للمجلس ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع، آليات جديدة لتحسين نظم الإنذار المبكر، وتحسين نظم تقديم الإحاطات الإعلامية إلى المجلس وتقديم خيارات إلى المجلس في المراحل المبكرة من الأزمات المحتملة، وتعزيز الدبلوماسية الوقائية، والاستفادة بشكل أكثر فعالية من أدوات الفصل السادس من الميثاق، والانتشار الوقائي السريع، وإذا أخفقت كل الجهود الأخرى، الردع القوي.

ذلك ببساطة تحد تتابعي لنا جميعا في المجلس، وفهم ذلك التحدي ليس أمرا معقدا. لدينا الأدوات والأطر المفاهيمية ونرى ما يحدث كل يوم في جميع أنحاء العالم. ولذلك السبب، نحن هنا. ما يتعين علينا أن نفعله هو العمل بجد أكبر، بذل المزيد من الجهد لكي تضاهي استجابتنا الدور القيادي الذي كلفتنا جميعا شعوب العالم بالاضطلاع به للتصدي لهذا التحدي التتابعي البسيط.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه

الجلسة الهامة لإحياء الذكرى العشرين للإبادة الجماعية في رواندا. وأود أن أشكر نائب الأمين العام على حضوره وبيانه المتعمق. وأشكر كولن كيتنغ على شهادته القوية والبليغة، إذ يتكلم من موقع سلطة حقيقية، بوصفه رئيسا لمجلس الأمن في نيسان/أبريل ١٩٩٤. ويجب أن نصغي إلى توصياته الهامة.

مضى عشرون عاما منذ قال المجتمع الدولي ”لا تكرار لذلك أبدا“. تشكل هذه المناقشة فرصة لتقييم التقدم المحرز في الوفاء بذلك التعهد والنظر في ما ينبغي القيام به من أعمال أخرى. وقعت أحداث مروعة في رواندا في عام ١٩٩٤. واليوم، نحن نتذكر الضحايا والناجين وأولئك الذين يعرضون حياتهم للخطر من أجل وقف الفظائع. نتذكر كل من المآسي الشخصية والنطاق الهائل لعمليات القتل. ونشيد بالشعب الرواندي على التقدم الرائع الذي أحرزه في تحويل بلده من دولة فقيرة مزقتها الحرب إلى بلد واثق بنفسه ينعم بالاستقرار. كانت المملكة المتحدة وستظل صديقا في الأمد الطويل، لكن لا يكفي أن نتذكر فقط. إن الأحداث التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، وغير ذلك من عمليات الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية، كالتي وقعت في سربرينتشا عام ١٩٩٥، تؤكد على المصلحة المشتركة حيوية الأهمية في وضع التدابير الرامية إلى حماية السكان المعرضين للخطر وإعادة تقييمها.

تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية المواطنين، بطبيعة الحال، على عاتق الدول نفسها. لكن عام ١٩٩٤ أظهر لنا أنه عندما تخفق الدولة في حماية سكانها أو الأبشع، أن تضطلع بنشاط في اضطهاد وقتل مواطنيها، فإن على المجتمع الدولي مسؤولية مماثلة ومشتركة عن بذل كل ما في وسعه لحماية السكان المعرضين للخطر. على الدول أن تتصرف بما يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة وأن تعمل مع الأمم المتحدة ومن خلالها لمواجهة التهديدات. ونحث البلدان التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدات مثل اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن تفعل ذلك. تنجح تلك المعاهدات لأنها توفر عقوبات فعالة للأشخاص المدانين بارتكاب أعمال الإبادة الجماعية.

وتحقيقا للردع ضد ارتكاب الأعمال الوحشية والعدالة للضحايا، يجب محاسبة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية على أعمالهم. ومنذ ارتكاب الإبادة الجماعية في رواندا، جرى تعزيز العمل العالمي في مجال مكافحة الإفلات من العقاب بشكل كبير من خلال التحقيق والمقاضاة في الجرائم في إطار نظام العدالة الجنائية الدولية. لقد قدمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا مساهمة كبيرة. وفي المحكمة الجنائية الدولية، لدينا الآن محكمة دائمة تتمتع بالاختصاص بالنسبة لجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون الدول مع المحكمة الجنائية الدولية حتى تتمكن من تحقيق المساءلة حيثما تكون السلطات الوطنية غير قادرة أو غير مستعدة للتصرف.

يجب ألا يكون هناك ملاذ آمن لأولئك الذين يرتكبون الفظائع، بغض النظر عن منصبهم. ومن دواعي الأسف الشديد أن بعض الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية قد أخفقت في الوفاء بما عليها من التزام بتنفيذ أمر بالقبض بشأن لائحة اتهام تشمل ثلاثة اتهامات بالإبادة الجماعية. وقد حان الوقت لأن تفي الدول بتلك الالتزامات ولأن يتابع المجلس إحالة الحالة في دارفور.

إن الإبادة الجماعية في رواندا إحدى العديد من الحالات التي أخفق مجلس الأمن في اتخاذ إجراء بشأنها، لكن الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٤ أدخلت تحسينات حقيقية على قدرتنا الجماعية على اتخاذ إجراءات في الحالات التي قد تؤدي إلى ارتكاب الفظائع الجماعية. لقد استجبنا إلى فظائع الماضي باتخاذ عدد من القرارات الهامة. في عام ٢٠٠٦، اتخذ مجلس

الأمن القرار ١٦٧٤ (٢٠٠٦) بشأن حماية المدنيين وأكد من جديد التزامه في القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩) في عام ٢٠٠٩.

تشكل حماية المدنيين الآن حجر زاوية في عمليات حفظ السلام الحديثة وتدرج في معظم ولايات حفظ السلام. ونشرت الأمم المتحدة آليات أفضل للإنذار المبكر لتزويد المجتمع الدولي بالوسائل اللازمة لإجهاض الفظائع الجماعية. وتقدم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية جميعها إسهامات مهمة.

لكن، كما أوضح السفير كيتنغ، الإنذار المبكر في حد ذاته لا يكفي. يجب أن نترجم الإنذار المبكر بشكل أفضل إلى إجراءات وقائية فعالة، ويتطلب ذلك الإرادة السياسية. والإرادة السياسية هي مسؤولية كل عضو في مجلس الأمن، وخاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وتشكل مبادرة المسؤولية عن الحماية لعام ٢٠٠٥ مبادرة إيجابية أخرى ويجري بصورة متزايدة إدماجها في مداولات الحكومات الوطنية. يجب أن نقدم الدعم إلى الدول التي تقوم ببناء قدراتها بشأن الجوانب الوقائية للمسؤولية عن الحماية ومساعدتها على التصدي للتوترات قبل أن تتصاعد.

عندما يكون المجتمع الدولي متحد، يمكننا أن نحقق التقدم الذي يستحيل تحقيقه دون ذلك. نجح مجلس الأمن متحد الصف في منع ارتكاب الفظائع الجماعية بصورة فعالة في كوت ديفوار وفي ليبيا، وحقق تقدما إيجابيا في مالي والصومال. واليوم يثير انتشار انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى انقسامات عرقية ودينية متزايدة، لكن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يعملون معا من أجل إعطاء الأمل لهذه الحالة المروعة. لكن لا تزال هناك تحديات هائلة. ويواجه جنوب السودان، أحدث دول العالم، خطر الانزلاق إلى الحرب الأهلية إذا تعثرت محادثات السلام. وفي سوريا، فإن النظام لا يزال يمنع وصول المساعدة المنقذة للحياة إلى السكان الذين تشتد حاجتهم إليها ويواصل قتل مواطنيه دون تمييز.

مر ٢٠ عاما منذ ارتكاب الفظائع المروعة في رواندا، لم يعد ثمة أعذار. لدينا الآن الأدوات ليس لنقول ”لا تكرار لذلك أبدا“ فحسب، بل ولنفي بكلمتنا ونعمل معا لمنع عمليات الإبادة الجماعية في المستقبل.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): وأنا، أيضا، أشكر نائب الأمين العام يان إلياسون، والسفير كولين كيتنغ على بيانيهما.

قبل عشرين عاما، وعلى الرغم من التحذيرات العديدة، لم تتمكن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخاصة في مجلس الأمن، من اتخاذ التدابير الحاسمة التي تضع حدا لانتشار الكراهية العرقية أو منع الإبادة الجماعية. وكما فعل وزير الخارجية والشؤون الأوروبية لبلدي في كيغالي بتاريخ ٧ نيسان/أبريل، أود أن أشيد بذكرى مئات آلاف ضحايا الإبادة الجماعية. كما أشيد بقوة وعزم الروانديين الذين كانوا قادرين على إعادة بناء حياتهم وبلدهم بعد المحنة الرهيبة التي مرّوا بها. إن جلستنا المعقودة اليوم لن تعيد الحياة إلى أكثر من ٨٠٠٠٠٠ رواندي قتلوا، أو لن تخفف الألم لمن هم على قيد الحياة، بل أنها فرصة لإعادة تأكيد التزامنا بتطبيق الدروس المستفادة من الماضي، بغية منع مثل هذه الفظائع من الحدوث في المستقبل.

إن الإبادة الجماعية في رواندا أطلقت العنان لموجة من الصدمات التي هزت الأمم المتحدة بأسرها. لقد أثارت أسئلة أساسية حول سلطة مجلس الأمن ومسؤوليته، وفعالية الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونطاق العدالة الدولية، وجذور العنف، ومسؤولية المجتمع الدولي عن حماية السكان المهددين

بالانقراض نتيجة الإبادة الجماعية. وسوف أركّز على نقطتين: المسؤولية عن الحماية، ومكافحة الإفلات من العقاب.

لقد سلّطت الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ الضوء على حاجة الأمم المتحدة إلى تعزيز قدرتها على التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وإلى إيلاء مزيد من الاهتمام لمنع ارتكاب الفظائع الجماعية. وكانت حافزا لإرساء مبدأ المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية. وهذا المبدأ، الذي تؤيده لكسمبرغ تمام التأييد، أقره مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ومنذ ذلك الحين، قام مجلس الأمن بتحمّل المسؤولية عن الحماية عدة مرات، آخرها في جنوب السودان، واليمن، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب على المجلس أن يواصل السير على هذا الدرب، وتجسيد مبدأ المسؤولية عن الحماية في جميع أبعاده.

كذلك تؤكد لكسمبرغ من جديد تأييدها الكامل لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية ودوره المتمثل في إطلاق الإنذار المبكر. وبالنسبة إلى مبادرتنا، كان المستشار الخاص قادرا على التكلم للمرة الأولى أمام مجلس الأمن في جلسته المفتوحة المعقودة بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7098) لدق ناقوس الخطر حول جمهورية أفريقيا الوسطى. في الواقع، يجب أن نولي اهتماما خاصا لما سبق الإنذارات بارتكاب فظائع، وهذا ما يتطلّبه منطق الوقاية. ويلزم بذل جهود متواصلة لوضع حد للتحريض على الكراهية والتعصب. وتنفيذ مبادرة الحقوق أولا، التي أطلقها الأمين العام ونائب الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، سيسهم أيضا في تعزيز قدرة الأمم المتحدة والمجلس على الاستجابة في الوقت المناسب.

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، أدرك مجلس الأمن أن مكافحة الإفلات من العقاب أمر ضروري لمنع المزيد من أعمال الإبادة الجماعية، وتحقيق العدالة للضحايا. وقد أدت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي تم إنشاؤها في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بناء على طلب رواندا، دورا حاسما. وبينما توشك المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إنهاء أعمالها، ويحرز تحويلها إلى آلية لتصريف الأعمال المتبقية تقدما، نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تطوير القانون الدولي لتحقيق العدالة للضحايا، والقبض على الهاربين، ومحاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني.

وما فتئت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا مصدر إلهام للمحاكم الوطنية والدولية، لا سيما تجاه إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وأظهرت الفظائع الجماعية التي ارتكبت في العقود الأخيرة أنه من الضروري إنشاء محكمة دائمة ذات هدف عالمي يرمي إلى وضع حد للإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة. ومن الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى أن يفي المجلس بمسؤولياته إزاء وضع حد للإفلات من العقاب، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم الثابت للمحكمة الجنائية الدولية.

وإحياء ذكرى الإبادة الجماعية في رواندا، وهو لحظة للتأمل والشعور بالألم، هو أيضا لحظة إلهام للعمل. يجب علينا أن نعمل لمنع الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. وسواء بالنسبة إلى سوريا أو جنوب السودان أو جمهورية أفريقيا الوسطى، يجب أن نبذل قصارى جهودنا لكفالة أن يفي مجلس الأمن بمسؤولياته. ويجب أن يتمثل هدفنا في ترجمة الحتمية الأخلاقية بعدم تكرار هذه الأعمال أبدا إلى أفعال. واتخاذ القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤) بالإجماع في هذا الصباح، وهو من وضع رواندا، يدفعنا إلى القيام بذلك.

فلنستجب وفاء للضحايا الذين سقطوا في الماضي، ولنعمل على حماية الأجيال المقبلة من ويلات الإبادة الجماعية.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقد المجلس هذه الجلسة بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان ومكافحة الإبادة الجماعية. وأشكر أيضا السيد يان إلياسون، والسفير كولين كيتنغ، على بيانيهما.

يحتفل العالم بإحياء الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا، التي أودت بحياة أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ انسان. لقد كانت مذبحة هزت ضمير العالم بأسره نظرا لوحشيتها ونطاقها. إن تشاد تتذكر جميع أولئك الذين فقدوا أرواحهم، وتعرب عن دعمها للناجين وأقرباء الضحايا الذين يواصلون البحث عن الحقيقة. وترحب تشاد بالجهود التي تبذلها الحكومة الرواندية والسياسة التي تنتهجها حيال المصالحة وبناء السلام، مما يمكّن البلد من استعادة الاستقرار ومواصلة انتعاشه الاقتصادي.

إن العالم مهدد على نحو متزايد بالصراعات داخل الدول، التي تنجم عن أسباب متعددة ومتنوعة. ونظرا لعدم قدرة المجتمع الدولي على إنهاء الصراعات، يجب عليه أن يستخدم جميع الأدوات اللازمة لاستباق الصراعات، وبالتالي منع عواقبها المأساوية التي لا حصر لها، بما في ذلك الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وأنواع أخرى من الأعمال الوحشية.

والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) تضع منع ارتكاب الجرائم الجماعية – الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية – في صلب مسؤولية الدول عن حماية المدنيين. والدروس المستفادة من الإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا تدعو المجتمع الدولي بأسره إلى إعادة نظره في وسائل العمل والقدرة على التصرف عند مواجهة مثل هذه الفظائع الجماعية. وفي هذا السياق، ينبغي للمجتمع الدولي ألاّ يواصل فحسب تقييم فعالية التدابير التي يتخذها، بل أيضا وقبل كل شيء تزويد نفسه بآلية للإنذار المبكر بغية الكشف عن الحالات التي يحتمل أن تؤدي إلى ارتكاب جرائم على نطاق واسع.

وفي حين أفلتت الإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا من يقظة المجتمع الدولي في ذلك الوقت، يلاحظ بلدي مع القلق الشديد أن هذا الأخير لا يزال للأسف عاجزا عن التصدي للجرائم الجماعية التي ترتكب في بعض أنحاء العالم.

على الرغم من أن بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سانغاري أنقذتا آلاف الأرواح وأطلقتا العنان لعملية تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا يزال المجتمع الدولي مشلولاً عندما يواجه حالات أخرى من العنف الجسيم الذي يُرتكب ضد السكان المدنيين. إن الدول والأمم المتحدة عند مواجهتها لفظائع تُرتكب على نطاق واسع يجب عليها أن تفي أولاً بمسؤولياتها قبل فوات الأوان.

قال الأمين العام الأسبق كوفي عنان في بيان أدلى به في مجلس حقوق الإنسان في جنيف ما يلي:

> ”الأمل لدينا ضئيل في منع وقوع الإبادة الجماعية، أو طمأنة الذين يعيشون في حالة الخوف من تكرارها، إذا تظل الذين يرتكبون أبشع الجرائم طليقين و لم تجري محاسبتهم على أفعالهم. لذلك من الحيوي أن نضع أنظمة قضائية قوية وأن نحافظ عليها، على الصعيدين الوطني والدولي لكي يرى الناس مع مرور الزمن أنه لا إفلات من العقاب عن هذه الجرائم.“

لذلك لا يمكننا أن نتكلم عن المصالحة أو السلام الدائم في رواندا من دون إثارة مسألة تحقيق العدالة للضحايا وأسرهم

والإفلات من العقاب الذي يتمتع به بعض مرتكبي الإبادة الجماعية وشركاؤهم. وفي الحقيقة، لا يمكن المساهمة بشكل كبير في التئام الجراح وجبر القلوب المكسورة إلا بوجود نظام قضائي مستقل ونزيه. وفي ذلك الصدد، نرحب بالعمل الذي قامت به المحكمة الجنائية الدولية لرواندا باعتقال ومحاكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية وشركائهم. تلك المبادرة دقت ناقوس إنهاء الإفلات من العقاب وأرسلت إشارة قوية إلى جميع الذين استهواهم ارتكاب الجرائم الجماعية. وقد أظهرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إن تعزيز العدالة الجنائية الدولية يمكن أن يتجاوز القيام بدور الردع للمساهمة مساهمة فعالة في الوقاية.

إن دور الأمم المتحدة الرئيسي التي يتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، يجب عليها تعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لكي تكون حتى أكثر فعالية قبل الصراع وخلاله وبعده في جميع أرجاء العالم. وفي ذلك الصدد، نرحب بالشراكة الحالية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ونحض على تعزيزها. إن العمل المتضافر الذي تقوم به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، على الرغم من شح الموارد والصعوبات في التنسيق، مكّن من احتواء التهديدات الخطيرة للسلام على مختلف المستويات في بعض البلدان الأفريقية ودرئها، بمن فيها مالي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال لا الحصر.

في الختام، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يستجيب بسرعة في حالة وقوع جرائم جماعية استناداً إلى مسؤوليته في الحماية. إن القرار الذي اتخذناه من فورنا، القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤)، نأمل أن يترجم رغبتنا وتصميمنا المشترك على مواصلة الكفاح ضد جرائم الإبادة الجماعية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): الآن أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

أريد الانضمام إلى الذين تكلموا من قبلي لأشكر نائب الأمين العام، يان إلياسون، والسفير كولين كيتينغ، على إحاطتيهما الإعلاميتين. فهما لم يقدما آراء متبصرة بعمق ومنظورات جديدة عن موضوع مناقشة اليوم، ولكنهما أرسيا قواعد للذاكرة المؤسسية في المستقبل. وأود أن أخص بالشكر الخالص السفير كيتينغ على اعترافه بالدور الحاسم لنيجيريا في إدانة جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي في رواندا وتدعيم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لرواندا في مجلس الأمن في عام ١٩٩٤. أشكره شكراً جزيلاً؛ ونشعر بالإلهام لذلك الاعتراف.

إن المذكرة المفاهيمية المتعلقة بالإحاطة الإعلامية اليوم (S/2014/265، المرفق) تدعونا إلى النظر في سائر المسائل المتصلة بمنع وقوع الإبادة الجماعية. وسأحاول أن أتطرق إلى تطور القدرات الوقائية لدى الأمم المتحدة منذ الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ ضد التوتسي في رواندا، وآليات الإنذار المبكر، ومكافحة الإفلات من العقاب من خلال العدالة، والدروس المستقاة.

أما بشأن تطور القدرات الوقائية لدى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٤، فتود نيجيريا أن تسلم بالخطوات الهامة التي اتخذتها الأمم المتحدة وأريد أن أذكرها بالتحديد. خلال الذكرى العاشرة لجريمة الإبادة الجماعية في عام ٢٠٠٤، قدم الأمين العام آنذاك، كوفي عنان، خطة عمل من خمس نقاط تهدف إلى منع ارتكاب الإبادة الجماعية. وقد وضعت عناصر الخطة لتؤدي أولاً، إلى منع وقوع الصراع المسلح والذي قد يوفر ذريعة للإبادة الجماعية؛ وثانياً، حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، بما في ذلك استخدام حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة؛ ثالثا، إنهاء الإفلات من العقاب من خلال الإجراءات

القضائية في المحاكم الوطنية والدولية؛ رابعا، جمع المعلومات ووضع نُظم للإنذار المبكر؛ وخامسا، القيام بعمل سريع وحاسم، بما في ذلك من خلال استخدام القوة العسكرية.

بعد عام، وفي القمة العالمية في عام ٢٠٠٥، وافق القادة من شتى بقاع العالم على المسؤولية عن حماية المدنيين من أربع فظائع جماعية وهي: الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. نقدر التقارير السابقة للأمين العام عن الموضوع التي اقترح فيها أدوات لمنع وقوع الإبادة الجماعية، بما في ذلك التقرير الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ عن ”تنفيذ المسؤولية عن الحماية“ (A/63/677)، والتقرير الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٠ عن ”الإنذار المبكر والتقييم والمسؤولية عن الحماية“ (A/64/864)، والتقرير الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٣ عن ”المسؤولية عن الحماية: مسؤولية الدولة والمنع“ (S/2013/399).

في تموز/يوليه ٢٠٠٩، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريره الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وفي نفس الشهر عقدت الجمعية العامة مناقشة عامة عن المسؤولية عن الحماية. (A/63/PV.97). وقد وفرت المناقشة للوفود فرصة لإظهار تأييدهم لتنفيذ التزاماتهم بموجب الوثيقة الختامية للقمة العالمية المنعقدة في عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وبصورة مماثلة، في أعقاب صدور التقرير في تموز/يوليه ٢٠١٠، انعقدت الجمعية العامة في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٠ لإجراء حوار تفاعلي غير رسمي عن المواضيع الرئيسية التي وردت في التقرير. وكانت نيجيريا من بين البلدان الثمانية التي شاركت في ذلك الحوار.

وبالإضافة إلى التقارير الدورية، قام الأمين العام ببعض التعيينات الهامة منذ الإبادة الجماعية في رواندا، وتلك التعيينات سوف تساعد في مكافحة الإبادة الجماعية التي تطرق إليها العديد من المتكلمين هذا الصباح. لذلك نشيد بالأمين العام على تعيينه المستشار الخاص للأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية والمستشار الخاص المعني بمسؤولية الحماية. ونشيد أيضاً بالأمين العام على مبادرته المعنونة الحقوق أولاً التي تتضمن ستة إجراءات حاسمة لمساعدة الأمانة العامة في تنسيق عمل المنظمة في مجال حقوق الإنسان. وأحد الإجراءات يتطلب من الأمم المتحدة تزويد الدول الأعضاء بمعلومات صريحة تتعلق بالناس الذين يتعرضون لشتى مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان.

تود نيجيريا أن تشدد على أهمية التمسك بمبدأ آليات الإنذار المبكر وضرورة الاستجابة الحاسمة والحسنة التوقيت. واليوم، يوجد الكثير من مخاطر الصراعات في جميع أرجاء العالم، ويقتضي الأمر اتخاذ إجراءات سريعة لوقف تلك الصراعات بل في الحقيقة التصدي للأسباب الجذرية لها. وفي بعض تلك الأماكن، فإن الحالة حرجة وخطورة ارتكاب جرائم جماعية على درجة عالية جداً. من فوائد آلية الإنذار المبكر تعزيز فرص اكتشاف تلك الإشارات التي تدل على إمكانية وقوع الإبادة الجماعية بالفعل. ويقترن ذلك بفائدة إضافية تتمثل في التمكين من اتخاذ إجراءات وقائية بطريقة حسنة التوقيت.

ما برحت نيجيريا ملتزمة بالكفاح ضد الإفلات من العقاب. نعتقد أنه لا بد من التصدي بحزم للإفلات من العقاب حيثما وأينما يحدث في العالم.

تمثّل مكافحة الإفلات من العقاب، ومنع الجرائم التي تنطوي على ارتكاب الفظائع الجماعية أولوية وطنية بالنسبة لنا، على النحو الذي تبيّنه بوضوح مختلف الصكوك التي سُنّت للتصدي لذلك الخطر. ويؤيد إيماننا بضرورة العمل على النطاق العالمي على مكافحة الجرائم التي تنطوي على ارتكاب الفظائع الجماعية، والتهديدات التي يتعرض لها الأمن البشري، تصديق بلدنا على نظام روما الأساسي للمحكمة

الجنائية الدولية، ومعاهدة تجارة الأسلحة وغيرها من الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

تعرب نيجيريا عن تقديرها للدور الهام الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم التي تنطوي على ارتكاب الفظائع الجماعية. ويجب مساءلة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، بغية إرسال رسالة قوية لا لبس فيها بشأن عدم تسامح المجتمع الدولي مطلقا مع تلك الجرائم. ونذكر أن الأمين العام قد أعرب بحق عن تعلمنا للدروس الهامة أثناء انطلاق الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لأعمال الإبادة الجماعية في رواندا في نيويورك في ١٤ شباط/فبراير ”Kwibuka20“. وشدد أيضا على أن الإبادة الجماعية ليست حدثا واحدا، إنما هي عملية تتطلب التخطيط وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذها، وأنه يمكن منع وقوعها عن طريق توافر المعلومات والتعبئة والإرادة السياسية الكافية، فضلا عن التحلي بالشجاعة.

وتثير أطروحة الأمين العام تلك، العديد من الأسئلة التالية: كيف يمكننا الحصول على المعلومات من أجل منع الإبادة الجماعية؟ وما هي الفئات الاجتماعية الواجب تعبئتها، ومن الذي يتولى مهمة التعبئة بهدف منع الإبادة الجماعية؟ وكيف يمكننا حشد الشجاعة والإرادة السياسية اللازمتين لمنع الإبادة الجماعية؟ هذه أسئلة رئيسية تقع على عاتقنا جميعا مسؤولية جماعية إزاء توفير إجابات شافية وحقيقية عنها.

وفي نهاية المطاف، فإن الأمر كله يتمثل في الخيارات التي نقرر نحن جميعا اتخاذها. وتظل الخيارات التي نتخذها دائما: إعلاء التعاطف على الكراهية، وإشراك الجميع على الاستبعاد، فضلا عن الأخذ بخيار السلام وليس الحرب. واليوم تذكير هام بالآثار المترتبة عن تلك الخيارات في الأجل الطويل. ولتكن ذكريات رواندا تذكرة واضحة ومستمرة لنا بضرورة اتخاذ الخيار الصحيح: ألا وهو خيار السلام. ولنستجمع الشجاعة التي تمنحنا القوة أمام مشاعر الخوف، والتحلي بالنبل أمام مشاعر الغضب أو الانتقام. ولنكفّ عن الحياد.

لقد سنحت لي الفرصة في عام ٢٠١٠ – حين شاركنا في أعمال مجلس الأمن – أن أذكّر المجلس بأن الحياد لا يمثّل خيارا، وعلى حد تعبير الشاعر العظيم دانتي الذي لا يمثل الحياد بالنسبة له خيارا. ويكرر دانتي القول بأن الدرك الأسفل من الجحيم إنما هو المكان المخصص لأولئك الذين يلتزمون الحياد في أوقات الأزمات الأخلاقية الكبرى.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتنويه بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته رواندا خلال السنوات العشرين الماضية فيما يتعلق بتضميد الجراح الناجمة عن الإبادة الجماعية، علاوة على النهوض بعملية المصالحة. وذلك أمر نستمد منه الإلهام. وإذ نشاطر المجتمع الدولي اليوم اتخاذ القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤)، فإنما نردد معه صوت ذلك العزم الجماعي على ”منع تكرار تلك الفظائع مرة أخرى أبدا“.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.